

للمغرب.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 3
نوفبر 2020، فهي كالتالي:
- عدد الأسئلة الشفهية: 103 سؤالاً؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 10 أسئلة.
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

ونشرع الآن في معالجة أسئلة محور هذه الجلسة حول "السياسات
الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات
جائحة كورونا"، وعددها 12 سؤالاً.
أفتح باب التدخلات، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة
والمعاصرة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

نسألكم حول "السياسات الحكومية المعتمدة من أجل تجاوز الوضع
الاقتصادي والاجتماعي جراء تداعيات أزمة كورونا؟"
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ماذا أعددتكم لمواجهة هذه الجائحة، وقانا الله من شرها؟

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الصمد مري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

نسألكم، السيد رئيس الحكومة، عن السياسات المعتمدة من طرف
حكومتكم لمعالجة آثار الجائحة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

محضر الجلسة رقم 312

التاريخ: الثلاثاء 17 ربيع الأول 1442هـ (3 نوفمبر 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس
المستشارين.

التوقيت: ساعتان وتسعة وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة
الخامسة عشر بعد الزوال.

جدول الأعمال جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة
بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع
"السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي
والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا".

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

على بركة الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين
283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه
الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل
السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع واحد يتعلق بـ "السياسات
الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات
جائحة كورونا".

وكالعادة، قبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه
الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من
مراسلات وإعلانات.
الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارات المحترمين،

بداية، توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 32.20
بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي في

الرشيدة والمتبصرة لجلالة الملك، حفظه الله، للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة.

لكن، ورغم التدابير الحكومية الأولية الناجمة خلال المرحلة الأولى الممتدة من 15 مارس إلى غاية 30 يونيو 2020، التي استندت إلى تقديرات ظرفية، على أساس الرجوع إلى الوضعية العادية ابتداء من يوليو 2020، كبدية لمرحلة للانتعاش الاقتصادي الوطني، إلا أن تطورات الجائحة دوليا ووطنيا أفرزت معطى جديد، كشف بالملحوس أن تداعياتها ستمتد إلى نهاية سنة 2021، الأمر الذي أسقط قانون المالية التعديلي ومشروع قانون المالية 2021 في اجترار التوقع الحكومي الأولي، مما يهدد استمرارية المقاولات ومناصب الشغل، لاسيما وأن المقاولات الوطنية كانت تعيش صعوبات قبل الجائحة مع تعاقب سنتين من الجفاف.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ارتباطا بما سبق، تعتبر صدقية الأرقام أقوى تعبير عن حجم التحديات الاقتصادية والمالية والتوترات الاجتماعية التي تهدد استمرارية المقاولات، ومنها على سبيل المثال التصنيف الائتماني السيادي للمغرب، الذي انخفض إلى أدنى درجات الوضع السليبي، نتيجة تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد المغربي والمالية العمومية، وذلك وفقا لتقرير وكالة (Fitch Ratings) الصادر في أكتوبر 2020، لما له من تداعيات على سياسة الاقتراض والاستثمار، وهو ما تؤكد كذلك خلاصات اللقاءات العديدة للاتحاد العام لمقاولات المغرب مع عدة منظمات دولية ووطنية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ارتكزت على جس نبض المقاولات كبارومتر لدى الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وفيما يلي بعض المعطيات والتوقعات:

- ففيما يتعلق برقم المعاملات: عرف في 2019 ما يفوق 1000 مليار و296 مليون درهم، وفي المقابل 884 في 2020، أي بانخفاض تراكمي بـ 412 مليار درهم؛
- فيما يخص الضريبة على الشركات: في 2020 كان انخفاض بمبلغ 32 مليار درهم، والمتوقع أنه في 2021 غادي تكون بين 15 و20 مليار درهم، السيد رئيس الحكومة؛
- ومن حيث التمويل: فإن المقاولات المستفيدة من "ضمان أوكسجين" و"ضمان إقلاع" خلال 2020 هي 47.000 مقالة، بمبلغ 38 مليار درهم بنسبة استفادة لا تفوق 20%؛
- من حيث فقدان مناصب الشغل: فبين شتنبر 2019 وشتنبر 2020 تم فقدان 581.000 منصب شغل، وانتقل معدل البطالة من 9.4% إلى 12.7%؛
- وبالنسبة لنفوق المقاولات ففي 2019 كانت بمثابة 8439 مقالة، وصل في 2020 إلى 9770، بزيادة 16%، والمتوقع خلال السنة

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد أحمد شند:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

مازالت جائحة كورونا تتمدد بتداعياتها السلبية على مختلف المجالات الصحية والمالية والاقتصادية والاجتماعية، على هذا الأساس، نسانلكم، السيد رئيس الحكومة، حول السياسات المسطرة للحد من تداعيات الناجمة عن هذه الجائحة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

نفس السؤال.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال.

السيد الرئيس:

شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

في سياق الأزمة الصحية لجائحة "كوفيد-19"، نستحضر - وبحس وطني عال - حجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمواجهة هذه الأزمة الوبائية والتدابير الاستباقية التي اتخذتها بلادنا، تحت القيادة

إلى ممكن، السيد المستشار، تخلي المداخلة ديالك باش نضمونها في محضر أشغال هذه الجلسة.
الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

دخلت بلادنا مرحلة مقلقة، مع الارتفاع غير المسبوق في معدلات العدوى بفيروس كورونا الفتاك وعدد ضحاياه والحالات الحرجة، التي بدأت تتجاوز البنات الاستشفائية المخصصة، وتدهور الوضع الصحي عموما، الذي لم يعد بإمكان الحكومة رفع شعار "التحكم فيه"، بالنظر لتناسل البؤر الوبائية العائلية والمهنية.

كذلك الحال بالنسبة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن حالة الطوارئ الصحية، فاقصدانا بين تحت وطأة الجائحة، وفئات عريضة من المواطنين باتت تعيش أوضاعا مأساوية، جراء الانعكاسات الوخيمة للأزمة المركبة.

كل المؤشرات تنذر بتفاقم الآفاق الاقتصادية، نتيجة لتأثير الجائحة، التي زاد من حدتها الجفاف وفي ظل القصور التدبيري الحكومي، تراجع نسبة النمو، عجز الخزينة، ميزان الأداءات، المديونية.. إلخ، فقدان 305.000 منصب شغل خلال سنة 2020 في العديد من القطاعات، حتى تلك التي استفادت من الدعم والتسريحات اللاقانونية المتواصلة في حق العاملات والعمال، الارتفاع المهول في نسبة البطالة 14%، اتساع دائرة الفقر والهشاشة لتشمل ثلث المغاربة، مع توقف وتقليص العمل بالقطاع غير المهيكل وتمديد الحجر الصحي، في الوقت الذي تم رفع الدعم الاجتماعي عن الفئات المعوزة، كما تم رفعه عن المتوقفين عن العمل.

وإذا عمقت الجائحة الأزمة الاجتماعية، فقد عرت على العديد من الاختلالات الهيكلية، خاصة على مستوى منظومتنا الصحية والتغطية الصحية ومنظومتنا التعليمية والقطاع غير المهيكل والفوارق المجالية، مؤكدة على أهمية الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، باعتبارها مركزا لصيانة الكرامة الإنسانية وتوطيد التماسك الاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أفصحت الخطب الملكية الأخيرة عن منظور للاختيارات الكبرى، في ظل إنعاش الاقتصاد الوطني، مخصصة مساحة واسعة للمجال الاجتماعي وتحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات وتكريس الحق في الحماية الاجتماعية.

وباعتبار الحماية الاجتماعية أحد الرهانات ذات الأولوية القصوى ومحورا يؤسس لعقد اجتماعي جديد، فقد كان على الحكومة أن تبادر بفتح آلية مأسسة للحوار الاجتماعي بهذا الخصوص، حتى يحظى هذا الورش بتوافق

الأشهر ديال 2021 زيادة بـ 25%.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نتمن مختلف التدابير والإجراءات الحكومية لتجاوز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة "كوفيد-19"، نذكر من أهمها:

- 1- نتمن إقرار آليات كفيولة بتنزيل صندوق الاستثمار الاستراتيجي، صندوق محمد السادس للاستثمار، اعتبارا لأهميته وتسريع تنزيل أدوات تمويله وتوضيح العلاقة بين القطاعات والمقاولات وبين الصندوق، وكذا آليات الشراكة المعتمدة وقواعد الحكامة المالية، من حيث المقاييس ومعايير الولوج للاستفادة من التمويل؛
- 2- نتمن الإجراءات الواردة ضمن المنشور الذي أصدرتموه، بتطبيق مبدأ الأفضلية لفائدة المقاولات الوطنية بالنسبة للصفقات العمومية؛
- 3- خلق وكالات للتعويض الصناعي في أفق تحقيق التوازن على مستوى الميزان التجاري، وهو ما يستدعي توسيع مجالات التعويض الصناعي بتضمين التشريع الوطني إجبارية اللجوء إلى إعمال هذا الشرط في مجال الطلبات العمومية، مع توطينها جمويا، لامتناس العجز المسجل على مستوى الصادرات المغربية مع جميع اتفاقيات التبادل الحر المبرمة؛
- 4- نشيد بهيكل القطاع غير المنظم، وهو ما سيمكن من توسيع القاعدة الضريبية واجترار القطاع غير المهيكل لدائرة القطاع المنظم؛
- 5- نتمن تسريع تنزيل ورش اللاتمركز الإداري كمدخل لترسيخ الحكامة الترابية الناجمة، تبعا للمنشوركم، لاسيما فيما يتعلق بمحصر اختصاصات القطاعات الوزارية وتدقيقها، خصوصا تلك المتعلقة بمجال الاستثمار حسب مستويات تنفيذها مركزيا وجمويا؛
- 6- رغم تميمنا لورش الرقمنة وتبسيط المساطر الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، ندعو الحكومة إلى تسريع إخراج النصوص التنظيمية للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية على ضوء مستجدات تطور الوباء. ورغم إيجابية التدابير الحكومية المذكورة، مازالت بعض مظاهر النكوص والقصور جاثمة في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، ويتعلق الأمر بالملاحظات التالية:

- 1- فيما يخص تحفيز الطلب، نسجل عدم توفير دعم قوي للمواطن، وبالتالي الاستهلاك، باعتباره رافعة أساسية للنمو الاقتصادي وتنمية الموارد الضريبية؛
- 2- نسجل، للأسف، عدم وفاء الحكومة ببعض التزاماتها الجبائية..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت مع الأسف.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

- توسيع الاستفادة من التأمين على تعويض فقدان الشغل لمن يتوفر على عمل قار؛

- تحسين ظروف عيش المواطنين، وذلك في إطار أنظمة تحظى بتوافق الفرقاء الاجتماعيين، أنظمة مأسسة، منصفة، تحافظ على مكتسبات المنخرطين.

إنها مرحلة العمل والإنجاز، مرحلة المسؤولية والمحاسبة في مواجهة تداعيات الأزمة الصحية، فقبل التفكير في الاستحقاقات الانتخابية لـ 2021 والتجاذبات والتراشقات عبر طريقة احتساب القاسم الانتخابي.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا الزملاء.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة.

انتهى الوقت، السيدة الرئيسة، انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

نسألكم، السيد رئيس الحكومة، حول مخطط الحكومة لمواجهة أزمة التشغيل وكذلك حول الإجراءات والتدابير المتخذة لإعاش القطاع الفلاحي.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الكوفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

نسألكم، السيد رئيس الحكومة، عن الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة لمواجهة جائحة كورونا وعن جدواها أيضا.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الموالية كان يفترض أن يقدمها السيد المستشار المحترم، السيد عبد اللطيف أعمو، ولكنه اعتذر وبعث برسالة لمجلس المستشارين يعتذر

الفرقاء، كما أكد الخطاب الملكي الداعي إلى التشاور الواسع مع جميع الشركاء.

إلا أنه ورغم مرور أزيد من 3 أسابيع على خطاب افتتاح دورة البرلمان، مازالت الحكومة لم تنصح عن منهجيتها لمباشرة هذا الورش، الذي نعتبره أساسيا ومهيكلًا للنموذج الاجتماعي والتنموي المنشودين، ولم تبادر بإطلاق المشاورات بين الفرقاء المجتمعين.

عوض ذلك، استغلت الحكومة الأزمة والظروف الاستثنائية للتضييق من هامش الحريات، الفردية منها والجماعية، عبر المبادرة التشريعية لتغيير قوانين اجتماعية مصيرية بمنهجية أحادية، خارج مؤسسة الحوار الاجتماعي، من قبيل مشروع القانون التنظيمي "التكيلي" للإضراب ومشروع القانون "التكمي" لل نقابات، والتخطيط للمس بمدونة الشغل، في اتجاه تكريس الهشاشة، دون تقييم حقيقي لمدى احترام قانون الشغل، تشريعات تراجعية تستهدف المس بحقوق الطبقة العاملة والإجهاز على مكتسباتها التاريخية، بل والسطو على أملاكها كمصحات الضمان الاجتماعي التي تعتبر ملكا للمنخرطين، ولم تتوان الحكومة في ضرب القدرة الشرائية من خلال الضرائب غير المباشرة على العديد من المواد الاستهلاكية العادية.

وما أفاض الكأس هو أنه أمام عجزها على تضريب دخول المستفيدين من ثروات البلاد وأصحاب الامتيازات، لجأت الحكومة دون استشارة الحركة النقابية، إلى إقرار ما سمته بـ "المساهمة التضامنية" على الدخل والأرباح، بادرت منظمنا باستنكارها، إجراء تستهدف من خلاله الحكومة بالدرجة الأولى أجور الموظفين ومستخدمي المؤسسات العمومية وأجراء القطاع الخاص لاستعادة باليد اليسرى ما أعطته باليد اليمنى كنتاج للحوار الاجتماعي لـ 25 أبريل، غير عابثة بتدهور وضعية هؤلاء الأجراء ودون مراعاة لظروفهم الاجتماعية والعائلية، في ظل التسريحات الجماعية التي طالت العديد من الأزواج، ولا لتكاليف التمدريس والتطبيب والتضامن العائلي، بل إمعانا منها في إنهاك الطبقة الوسطى، ضدا على الشعارات الجوفاء المرفوعة سابقا بضرورة تقوية الطبقة الوسطى.

السيد رئيس الحكومة،

إن السنة المتبقية من عمر الحكومة من المفروض أن تنتج إجابات وحلولا للوضعية التي فاقمتها ظروف كورونا، فحكومتكم مطالبة بإعادة دينامية الاقتصاد الوطني ومعالجة اختلالاته، كما أنها مطالبة بالتخطيط لبرامج إعادة توفير الشغل والإدماج المهني جهويا ووطنيا للتخفيف من معدلات البطالة وسط الشباب ومحاربة الفقر بتوفير الشغل.

حكومتكم مطالبة بالانكباب على الحماية الاجتماعية وتفعيلها في الآجال المحددة، وقد حددت معالم هذا الورش في الشعب الأربعة التالية:

- التغطية الصحية الإجبارية؛

- تعميم التعويضات العائلية؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود في بداية هذه الجلسة، ونحن نعيش أجواء الذكرى العطرة لمولد سيد الخلق والرحمة المهداة للعالمين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، أن أتقدم إليكم بأحر التهاني والتبريكات، سائلا المولى عز وجل أن يعيد هذه الذكرى على جلالة الملك محمد السادس بالخير واليمن والبركات، وعلى بلادنا ووطننا وشعبنا الآمن أن يعيده عليه بالأمن والرفق والازدهار، وأن يرفع عنا هذا الوباء وعن البشرية جمعاء.

كما أننا نقرب من الاحتفال بذكرى وطنية عزيزة، يتعلق الأمر بذكرى المسيرة الخضراء، التي نجدد من خلالها تشبثنا بمغربية الصحراء، ونذكر هنا بالقرار الأخير لمجلس الأمن الصادر يوم 30 أكتوبر 2020، والذي شدد على الثوابت التي كان المغرب يتبناها باستمرار فيما يخص حل هذا النزاع المفتعل.

أريد أن أشكر السيدات والسادة المستشارين على تفضلهم بطرح هذا السؤال في موضوع السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات هذه الجائحة.

وتأتي هذه الجلسة أياما قليلة بعد افتتاح الدورة التشريعية الحالية، التي تميزت بالخطاب الملكي السامي، والذي شكل، إلى جانب خطابي العرش وذكى ثورة الملك والشعب، خارطة طريق واضحة إلى رفع التحديات الصحية والتحديات الاقتصادية والتحديات الاجتماعية الناجمة عن هذه الجائحة، وأيضا الكفيلة بإرساء مقومات اقتصاد قوي تنافسي ونموذج اجتماعي أكثر إدماجا.

وتأتي هذه الجلسة في الوقت الذي ما تزال فيه بلادنا، على غرار أغلب دول العالم، تعيش على وقع استمرار هذه الجائحة، بل على وقع موجة ثانية أشد قوة من الأولى في كثير من الدول، مما جعلنا نمدد في بلادنا مدة سريان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني 6 مرات متتالية، وذلك لمواجهة الحالة الوبائية المقلقة، لاسيما في ظل تزايد الحالات المسجلة يوميا وتزايد الحالات الحرجة يوميا وأيضا تزايد عدد الوفيات أسبوعا بعد أسبوع.

وكما تعلمون، فعلى المستوى الدولي، تعرف عدد من دول العالم وضعية أكثر حدة وشراسة من الأولى، موجة أكثر حدة وشراسة من الموجة الأولى، مما اضطر العديد من هذه الدول إلى إعادة فرض حجر صحي شامل أو نسبي، على حسب الدول والمناطق، في غياب جاهزية لقاح فعال إلى حدود الساعة، بالرغم من التقدم الملموس في تطويره، كل هذا أثر ومازال يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي وأيضا له تداعيات اجتماعية وتدابير نفسية عميقة في العديد من الشعوب والدول.

على المستوى الوطني، يجدر التذكير بأن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها بلادنا، بل سارعت بلادنا إلى اتخاذها منذ بداية الجائحة، وتبعتها

فيها باسمه وباسم زميله السيد المستشار عدي شجيري عن عدم حضور هذه الجلسة لأسباب صحية.

السيد المستشار السي أعمو قدم مساهمته مكتوبة من أجل تضمينها في محضر أشغال هذه الجلسة.

آخر كلمة في هذا البرنامج للمستشار المحترم السيد رشيد المنياري في حدود دقيقة ونصف، هذا هو نصيبك.

المستشار السيد رشيد المنياري:

الله يجعل البركة.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أطلق المغرب إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تمتد من سنة 2015 إلى غاية سنة 2025، بهدف توطيد النزاهة والحد من الفساد ومظاهره بشكل ملموس، ورصدت لأجلها ميزانية ضخمة تقدر بحوالي 1.8 مليار درهم، إلا أنه منذ ذلك الحين ما زالت بؤر الفساد وقلاعه تمتد وتتسع، ومازالت مظاهر الإثراء غير المشروع في تنامي مستمر، ومازال المال العام يتعرض للنهب والاختلاس، ومازال رموز الفساد يواصلون مسيرتهم اللصوصية آمين مطمئنين، مما فوت على بلادنا موارد مالية ضخمة هي في أمس الحاجة إليها، وجاءت جائحة كورونا على حين غرة، ففرت عن حجم الخراب الذي خلفه الفساد ونهب المال العام في مسيرة المغرب التنويرية، وكشفت جروح الفقر الغائرة التي لم يسعفها الدعم التضامني المؤقت، ولم تستطع للمتها أو الحد من ألامها أية مبادرة.

لذا نسئلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن الإجراءات العملية والحقيقية التي تعتمرون القيام بها لاسترداد الأموال المنهوبة وعن موقع مكافحة الفساد والإثراء غير المشروع في خطط معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لكم الآن، السيد رئيس الحكومة المحترم، للإجابة على الأسئلة التي استمعتنا إليها.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد وزير البوالة،

السيدات والسادة الوزراء،

انطلاقاً من معطيات ومعلومات ذاتية، كما سبق لي شخصياً أن أوضحت في عدة مناسبات، هناك هيئات علمية وهناك هيئات مختصة للتتبع والتقييم والاقتراح واتخاذ القرارات الضرورية، كل في مجال اختصاصه وكل في اختصاصه إما الوظيفي والموضوعي وإما التراخي، فالأمر جدي والقرارات لا تتخذ بسهولة ولا تتخذ بعفوية أو ببساطة.

إن جهود جميع الفاعلين يجب أن تتجه، أولاً، للحد من توسع انتشار الوباء ومحاصرته، لأنه، ومع كامل الأسف، ما يزال يحصد المزيد من الأرواح، وثانياً جهد استئناف النشاط الاقتصادي ومعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للوباء، والأمران مرتبطان جداً، مرتبطان ارتباط قوي، إذ أن أي تدهور في الوضع الصحي سيضطرنا إلى تشديد أكبر في الإجراءات الاحترازية، مما يتسبب في إلحاق أضرار اقتصادية واجتماعية إضافية، لا قدر الله.

كما أن أية معالجة للوضعية الاقتصادية والاجتماعية تستلزم أيضاً وجود صحة وسلامة للمواطنين وتستلزم حركة أوسع، مما يكون فيه أيضاً تحديات وتأثيرات على الوضع الصحي لهذا الوباء، وبالتالي تفترض تحكماً أكبر في الوضعية الوبائية.

إن المعادلة أيضاً صعبة وليست سهلة، صعبة، صعبة من حيث تأثيراتها، لكنها يمكن أن تكون سهلة إذا تجندنا جميعاً وبذلنا مجهودات أكبر لتفادي انتشار هذا الوباء.

لابد من التأكيد مرة أخرى أن المعركة مع الوباء ستبقى في المدى المتوسط، وخلافاً لما قد يدعيه البعض، فإن الحكومة لم تدع يوماً أن الخروج من الحجر الصحي يعني انتهاء الوباء، وفي أكثر من مناسبة أوضحت هذا، وخصوصاً في هذه المؤسسة الموقرة، ولا سيما أثناء عرض الخطة الحكومية لتخفيف الحجر الصحي، وأكدت آنذاك على وجوب الحيطة والحذر، وقلت آنذاك أن الخروج من الحجر الصحي أصعب من دخول الحجر الصحي.

إن واجبنا الجماعي، أفراد ومؤسسات، يستدعي عدم التراخي وعدم التهاون مع الاستمرار في اليقظة والحذر على أعلى مستوى والالتزام بالتدابير الاحترازية والتدابير الجماعية والفردية، فإذا لم يكن من الممكن التأثير مباشرة على سرعة وخطورة الفيروس الناتيتين لهذا الفيروس، فإن مقدورنا الحد من انتشاره باتخاذ الإجراءات الاحترازية والالتزام بها، واليوم معروفة من قبل الجميع.

وبكل صدق، وبكل مسؤولية، الوضعية الوبائية مقلقة، لكنها بفضل الله وبفضل المجهودات الجماعية وتضحيات الجميع، وخصوصاً الأطقم الطبية والأطقم الصحية والأطقم الأمنية، لم تخرج بعد عن السيطرة، دون أن يجب عنا ذلك الضغط الكبير الذي تعانیه المؤسسات الصحية حالياً.

وبهذه المناسبة أريد أن أجدد الإشادة والتنويه بالتضحيات الجسام لهذه الأطقم، صحية أو أمنية أو ترابية أو إدارية، وأوجه التحية عالية للقوات

سامية من جلالة الملك حفظه الله، مكنت بلادنا من تفادي عدد كبير من الإصابات وعدد كبير من الإصابات الحرجة وعدد كبير من الوفيات، وقد تابعتم كيف مكنت هذه الإجراءات في المراحل الأخيرة أو في الأسابيع الأخيرة في عدد من المدن مثل طنجة ومراكش وفاس وبني ملال من محاصرة الوباء، ولو نسبياً، وإرغامه على التراجع ولو نسبياً.

كما مكنتنا فترة الحجر الصحي من الإعداد لمواجهة تطورات الوضعية الوبائية عبر تطوير قدرات بلادنا الذاتية والرفع من قدرات منظومتنا الصحية، لذا نأمل وبفضل نفس الإجراءات أن نحاصر التطور المقلق للوباء على مستوى التراب الوطني، لكن بالخصوص في بعض الجهات التي تحتل المراتب الأولى أو بعض المدن التي تحتل المراتب الأولى حالياً في عدد الإصابات وعدد الضحايا.

ولا أحد منا مسؤولين أو مواطنين يتقنى طبعاً الرجوع إلى الحجر الصحي الشامل، لما له من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية هائلة، لكنه بطبيعة الحال يبقى دائماً خياراً يمكننا إذا خرج الوضع عن السيطرة، لا قدر الله، وهذا رهين بمدى التزامنا جميعاً، أفراداً وجماعات، بتطبيق الإجراءات الاحترازية والإجراءات الصحية التي أصبحت اليوم معلومة لدى الجميع.

ومما لا شك فيه أيضاً أن اقتراب فصل الشتاء أو فصل البرد، إذا دخلنا شوية من الخريف، وما يصاحبها من أمراض موسمية تضعف المناعة من جهة وتشبه في أعراضها تلك المرتبطة بـ"كوفيد-19" من جهة أخرى، مما هو عامل غير مساعد على تجاوز هذه الأزمة، إلا إذا تحلينا بالحذر والحذر الشديد، فالزيد والمزيد من الحذر.

تأتي هذه الجائحة أيضاً في ظرف تعرف معه بلادنا ضعف في التساقطات المطرية للسنة الثانية أو الثالثة على التوالي، مما يزيد طبعاً من الضغط الاقتصادي والاجتماعي على جميع الأسر وخصوصاً في العالم القروي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

منذ المراحل الأولى للجائحة اعتمدت بلادنا تصوراً واضحاً ومقاربة مغربية خالصة لمواجهة الجائحة وآثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية، ركزنا فيها على إمكانياتنا الذاتية، وهي مقاربة أثبتت نجاعتها وأثبتت فاعليتها على العموم، مقارنة بالعديد من الدول، وهو ما يدعوننا إلى أن نفخر بهذه المنهجية الجماعية لتعاطي بلادنا مع الجائحة.

ولقد مكن هذا التصور الواضح من انطلاق الموسم الدراسي الحالي في ظروف مقبولة وتنظيم امتحانات السنة الأولى من البكالوريا في ظروف جيدة، وبهذه المناسبة أود الإشادة بجميع الأطر التربوية والأسر أيضاً لمساهمتهن الفعالة في تجاوز الإكراهات الموضوعية الكبيرة، التي تفرضها هذه الجائحة.

إن جميع القرارات التي اتخذتها بلادنا قرارات وطنية سيادية، تبنى

الاعتراف بأن الوضع كان سيكون أسوأ لو لم تكن التوازنات الاقتصادية الكبرى في بلادنا متحكما فيها قبل مجيء الجائحة.

ستكون أسوأ لو لم تكن العديد من المعطيات قد تحسنت فعلا قبيل الجائحة، من قبيل: مخزون العملة الصعبة، ضبط العجز التجاري، تدفق الاستثمارات الأجنبية، التحكم في نسبة التضخم وغيره من المؤشرات المهمة التي استطاعت بلادنا طيلة السنوات الأخيرة أن تحسنها، مما أعطى للاقتصاد الوطني أسسا قوية استطاع بها أن يصمد أمام تداعيات الجائحة، وأيضا إلى جانب الدينامية الإصلاحية والتنمية والإيجابية التي كانت تشهدها بلادنا خلال سنة 2020، تشهد عليه النتائج ديال مختلف الأوراش في الثلث الأول لسنة 2021 (المقصود 2020) من مثل إطلاق برنامج "الطلاقة"، تقدم عدد من الأوراش الإصلاحية الكبرى، بداية التراجع في نسبة البطالة التي تراجعت سنة 2009 (المقصود: سنة 2019) إلى 9.2%، استمرار تحسن مناخ الأعمال الذي هو قصة معروفة، قصة نجاح وطنية معروفة عالميا.

وإذ أملت إكراهات هذه الأزمة ملاءمة السياسات العمومية مع التطورات، فقد تحملت الحكومة مسؤوليتها كاملة بتفاعل سريع مع تطورات الوضعية الوبائية، رغم الإكراهات ورغم الصعوبات، انخرطت منذ الأسابيع الأولى للجائحة وبتوجيهات ملكية سامية في التصدي للجائحة وفق ثلاث محاور.

المحور الأول: هو المرحلة الأولى، إجراءات استعجالية وظرية لاحتواء تداعيات الأزمة، تعرفونها طولا وعرضا، راه أنا عرضتها شخصيا هنا وعرضها وزراء آخرون وتعرفونها جيدا، وهي الإجراءات التي مكنت من دعم القطاعات المتأثرة بالأزمة، وخصوصا الصحية، ودعم المقاولات ودعم الطبقات الاجتماعية الهشة وتعزيز وتأهيل المنظومة الصحية.

المرحلة الثانية: هي عدد من الإجراءات القطاعية لمواكبة استئناف النشاط الاقتصادي، عبر:

- تسريع أداء المستحقات لفائدة المقاولات؛
- إحداث آليات للضمان؛
- دعم المقاولات للخروج القروض البنكية؛
- التوقيع على عقود برامج إقلاع بعض القطاعات المتضررة؛
- كما تم اعتماد قانون مالية تعديلي كأساس لتنفيذ مجموعة من التدابير لمواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط الاقتصادي والحفاظ على مناصب الشغل.

وهذا كله قد آتى أكله فعليا وعمليا وفق الأرقام المصرح بها، وآخرها اليوم (HCP¹) راه أخرجت اليوم بعض الأرقام التي تثبت فعلا أن هناك استعادة نسبية لتعافي الاقتصاد الوطني، ونحن الآن بصدد المرحلة الثالثة،

المسلحة الملكية والأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية والأطر الإدارية والسلطات المحلية والمنتخبين، الذين يقدمون، كل في مجال اختصاصه وفي محل عمله، مثالا للتفاني وكران للذات، خدمة للمواطنين والمواطنات في هذه الظروف العصيبة، وكثير منهم يرابطون في مواقعهم الوظيفية المختلفة منذ حوالي 10 أشهر، جميعهم، هاذ الشي كلهم اللي حضرت راه كلهم مرابطون وأغلبهم بدون عطل، فعلى كل حال فيهم اللي العطل ما تعرفها هاذي 3 سنين 4 سنين مجال كثير من الأجهزة الأمنية.

اسمحوا لي، قبل الجواب على أسئلة السادة المستشارين أن أتطرق قليلا إلى الوضعية الوبائية في بلادنا، التي لا يمكن الحديث - كما قلت - على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بدون استحضارها:

حاليا يتجاوز عدد المصابين عالميا بـ"كوفيد-19"، 47 مليون مصاب، وحاليا يتجاوز عدد الوفيات على المستوى العالمي مليون و250 ألف وفاة بسبب فيروس "كوفيد-19"، أما في بلادنا فإن المهم، صحيح أن عدد الحالات المؤكدة يوميا حتى هو مهم، واللي اليوم تمشي بين 3000 و4000 في المتوسط، أحيانا تنزل شوية، ولكن المتوسط بين 3000 و4000، لكن الأهم هو عدد الحالات الخطرة والحرجة التي تزيد يوميا بما بين 60 إلى 100 تقريبا، وقد ازدادت من 18 أكتوبر إلى 1 نونبر (يعني في أسبوعين) من 534 حالة إلى 240 حالة، يعني زادت 300 في 2 أسابيع، وهذا هو الرقم الأصعب الذي يجب أن نحذر منه.

غير صحيح أنه قدراتنا الصحية متجاوزة.. إلخ، ذلك أن نسبة ملء أسرة الإنعاش الخاصة بكوفيد-19، نسبة الملء حاليا وطنيا هي 36.4%، وكانت منذ أسبوعين 26.3%، الـخطير المنحى، المنحى هو اللي خطير، ولكن في بعض المدن، وخصوصا في مدينة الدار البيضاء، المدينة الكبرى هي راه تتجاوز 55% أحيانا وتتقارب من 60%، وضمنها تحت التنفس الاصطناعي حاليا عندنا 69 مصاب بكوفيد-19 تحت التنفس الاصطناعي، منذ أسبوعين كان العدد هو 58.

ما يزال مؤشر الإماتة في بلادنا متحكم فيه 1.7%، وهو من أدنى نسب الإماتة في العالم، المتوسط العالمي هو 3% حاليا، نسبة التعافي ما تزال جيدة 82.8%.

أنتقل الآن للحديث قليلا عن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية: من المعلوم إن هذه الوضعية عرفت تدهورا ملحوظا بسبب تداعيات الجائحة على المستويين الوطني والدولي، مما أثر بشكل قوي على مؤشرات سنة 2020، وستناقشون هذا بالطول والعرض أثناء عرض مشروع قانون المالية 2021، الذي سيأتي بعد أسابيع قليلة، وسيمتد هذا الانعكاس أيضا على مؤشرات سنة 2021، كما تؤكد على ذلك أغلب المؤسسات والهيئات المختصة.

الوضعية الاقتصادية ببلادنا صعبة، لكنه من باب الإنصاف يجب

¹ Haut-Commissariat au Plan

والتي تتميز بإطلاق ورش الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي. أريد أن أتحدث في محورين، سياسة الحكومة لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي في أفق إطلاق هاذ ورش ديال الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، هاذ الورش أطلقته الحكومة وكان جلاله الملك قد أعطى توجيهاته السامية في خطب متعددة لإطلاق هذا الورش، وهاذ الورش يمكن نقول، فيه محاور أساسية، وعدد من المحاور الأخرى ستأتي المناسبة لمناقشتها، وغير نركز على المحاور الأساسية:

أول محور، هو مواصلة جهد الاستثمار العمومي، ذلك أنه على الرغم من أن المداخيل ديال المالية العمومية نقصت بـ 40 مليار درهم، وفي الأخير الرقم يمكن يمشي لـ 45 مليار درهم سنة 2020، إلا أن الحكومة حافظت على الاستثمار العمومي في مستواه سنة 2020، وعلى الرغم من أن مداخل المالية العمومية ستنقص سنة 2021 بالتقدير 20 مليار درهم، إلا أن الحكومة زادت في الاستثمار العمومي سنة 2021، لماذا؟ لأننا نعتبر بأن الاستثمار العمومي هو رافعة من روافع الاقتصاد، وهذا يوحدهم راه محمد كبير، وإلى بغينا نقولو واحد الورش نطلقه لأنه غادي يعطي واحد الإمكانية باش المقاولات الوطنية يمكن أن تشتغل من خلال هذا الاستثمار العمومي، بطبيعة الحال، أتم كاملين نتعرفو أيضا الاستثمار العمومي راه قصة نجاح مغربية، لأن استطاع الاستثمار العمومي أن يحافظ على وتيرته المتصاعدة طيلة المراحل الأخيرة، السنوات كلها الأخيرة.

وسترون أنه في ميزانية 2021 المقترح هو أن يناهز الاستثمار العمومي 230 مليار درهم، أي بزيادة 16% مقارنة مع سنة 2020 باحتساب 45 مليار درهم، التي ستمول عبر "صندوق محمد السادس للاستثمار"، الذي تم إيداعه تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، وبطبيعة الحال هاذ الاستثمار العمومي، وخصوصا ديال المشاريع الاستثمارية الكبرى غادي تم مختلف القطاعات الإنتاجية، الصناعة، الفلاحة، العقار، السياحة وغيرها من القطاعات؛

ثانيا، **دعم ولوج المقاولات للتمويل**، وهذا أيضا فيه عدد من الأدوات والآليات اللي تتأقلم على حسب الظرفية، بدينا بـ "ضمان أوكسجين"، ثم من بعد، بعد انتهاء المدة ديال "ضمان أوكسجين" انطلقنا لإقلاع المقاولات الصغيرة جدا و"ضمان إقلاع" وآلية خاصة بالمقاولين الذاتيين، وقد استفاد من مجموع هذه الآليات 74.000 مقولة بتمويلات مضمونة من الدولة بنسب عالية تتجاوز هذه التمويلات 34 مليار درهم، أما تمويلات النسب العالية هي إما 90%، وإما 80%، على حسب النوع ديال التمويل، وبطبيعة الحال هذا أيضا يتضمن عدد من الإصلاحات الأخرى المواكبة؛

ثالثا، إعطاء أهمية للأفضلية الوطنية ودعم الإنتاج الوطني، ذلك أنه حرصت الحكومة في هاذ ورش إنعاش الاقتصاد، تعطي الأولوية للأفضلية الوطنية ومن هنا كان واحد المنشور الذي أصدرته منذ فترة قصيرة، وهذا سيمكن المقاولات الوطنية والمواد المنتجة وطنيا أي مغربية المنشأ، إعطاؤها

وفي هذا الإطار، أعد مشروع قانون بإحداث وكالة وطنية تتولى التدبير الاستراتيجي لمساهمة الدولة وتنوع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية والرفع من فعاليتها وإعادة تركيز أنشطتها على محامها الأساسية، وإذا اقتضى الحال حذف بعض المؤسسات العمومية أو المقاولات العمومية، التي لم يعد الهدف المتوخى منها، لم يعد محتاجين إليه، فضلا عن إحداث مجموعات أو شركات قابضة قطاعية متجانسة بين مؤسسات عمومية متعددة. خامسا، وهذا مهم أيضا، وهو **مواصلة الإصلاحات الكبرى**، الإصلاحات اللي بديناها والتي هي إصلاحات هيكلية، استراتيجية، على الرغم من ظروف الجائحة، على الرغم من الصعوبات، إلا أننا بطبيعة الحال مصرون على مواصلة:

- إتمام تنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري؛
- اعتماد وتفعيل ميثاق جديد للاستثمار، ورش المراكز الجهوية للاستثمار
- إتمام تهيئة سوقه، التفعيل ديالو بدا وجمعنا أول لقاء للجنة القيادة منذ أسبوعين تقريبا؛
- التزليل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي؛
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تطبيق أو تنفيذ مقتضيات القانون الذي صادق عليه البرلمان منذ أسابيع فقط؛
- إصلاح المنظومة العقارية؛
- المزيد من تحسين مناخ الأعمال اللي هو غادي يزيد فيه؛
- إتمام تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتي مع الأسف السيد المستشار منذ قليل أعطانا واحد اللوحة سوداء وهذا لا يقول به

تذكرون أن جلالة الملك أكد عليه في أحد الخطب السامية، واحنا الآن قريب الآن، لأن هذا القانون أعطانا 6 أشهر، دبا قبل أن تنتهي هاد 6 أشهر، إن شاء الله، غادي تكون البوابة الوطنية موجودة، غادي تكون هذه الخدمات موجودة، وهذا شيء مهم جدا لتقريب الخدمات من المواطن، وهذا داخل في إطار الإصلاحات الهيكلية الضرورية.

وأيا في مجال دعم التعليم العالي لمواجهة التحديات التي فرضها التعليم عن بعد بفضل الجائحة، أطلقنا منذ أسبوع فقط الإذن لمشاريع مهمة جدا: "بوابة الطالب"، "المصنع الرقمي"، "الجامعة الافتراضية"، "المكتبة الرقمية الجامعية"، وأيضا خدمات الولوج المجاني للمواقع الحكومية ولواقع الجامعات ومواقع التدريس، هذه كلها الآن أطلقناها بميزانيات اللي غادي تمشي على مدى سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات على حسب الامتداد ديال هاذ المشاريع، واللي غادي تكون واحد التحول هيكلي فيما يخص التعليم العالي ببلادنا.

سابعاً، دعم وإنعاش القطاع السياحي، وأتم تعرفون القطاع السياحي هو من بين القطاعات التي شهدت على المستوى العالمي جمود ونقص كبير في النشاط، واللي بغيت نذكر هنا غير نقطة واحدة، هو أنه توقع واحد عقد برنامج خاص مع هاذ القطاع وأيضا مع عدد من القطاعات الشبيهة بالقطاع السياحي والقريبة منه، لاستمرار دعم ومواكبة هذا القطاع إلى آخر هذه السنة، أخذنا بعين الاعتبار أن الحدود باقي في كثير من الدول الشريكة مقفلة وتحريك القطاع السياحي ما يزال أمامه صعوبات نتيجة قرارات عامة. وأخيراً، تأهيل وإدماج القطاع غير المهيكل، وهذا شيء مهم أعطيناه الأولوية، وراه غادي تشوفو في الميزانية في مشروع الميزانية ديال 2021 راه كايين المقتضى الذي سيمكن، إن شاء الله، من دمج مزيد من الاقتصاد غير المهيكل في الاقتصاد الوطني، وهذا شيء سيكون عنده واحد تأثير مهم جدا.

ثانياً؛ سياسة الحكومة لمواجهة التدايعات الاجتماعية:

يمكن أن أقول هنا أنه أيضاً على الرغم من تقلص ميزانية الدولة، فإن الحكومة ستواصل الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية، وعيا منها أن الاستمرار في تنزيل الإصلاحات الاجتماعية الهيكلية في هذا المجال، هي الضمانة الأساسية لمواجهة تدايعات الجائحة على المستوى الاجتماعي، وهنا أيضاً سأركز على الأوراش الكبرى:

الورش الأول: ورش تعميم التغطية الصحية. هاذ الورش اللي بديناه منذ سنتين بعد مصادقتكم على واحد القانون خاص بتعميم التغطية الصحية للمستقلين والمهن الحرة، وانخرطت الحكومة في هذا الورش، ثم أتى الخطاب الملكي السامي على مدى مرتين، الخطابين الملكيين الساميين، باش يسطر واحد مشروع وطني كبير، يتمثل في العمل على الوصول في خمس سنوات إلى التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة.

مما سيوفر حياة اجتماعية شاملة عبر تعميم التغطية الصحية 2021-

أحد، كايين الفساد موجود ولكن أيضاً الصلاح كايين العديد من الإدارات، العديد من الموظفين، العديد من المسؤولين، الحمد لله، فيها إنجازات، فيها كثير من المسؤولين معروفين بالزاهة، بالشفافية، وكايين أيضاً اللي فيه الفساد.. إلخ وهذا الشيء ورش متواصل.

ويمكن أن أقول بأنه وفق المعطيات والتصنيفات الدولية، الحمد لله، المغرب يتحسن في ورش مكافحة الفساد، هاذ التحسن ما كافي، ما كافي، ما راضينش به، ولكن تحسن كل سنة، الحمد لله، هناك تطور؛ - مواصلة تحديث الإدارة الضريبية؛

- واستكمال إصلاح منظومة الطلبات العمومية، وأشرت إلى بعض وخصوصاً تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية وتحسين آجال الأداء، بطبيعة الحال آجال الأداء هذا من بين الأوراش المهمة واللي اهتمينا بها، ويمكن أن أقول أنه تم تقليص متوسط آجال الأداء بالنسبة للدولة ومؤسساتها وبالنسبة للجماعات الترابية من 144 يوم سنة 2016 إلى 58 يوم سنة 2017، إلى 41 يوم سنة 2018، إلى 37 يوم سنة 2019، وبالنسبة للمؤسسات العمومية من 42 في عشت 2019 إلى 38 يوم في عشت 2020 وهذه أرقام غير مسبوقه من حيث آجال الأداء، وهذا الشيء راه عندنا مرصد ديال آجال الأداء اللي مشاركة فيه الدولة مع الشركاء الاقتصاديين بطبيعة الحال.

سادساً: تسريع التحول الرقمي، وهذا أيضاً واحد الورش مهم جدا وأعطيناه أهمية، ذلك أن ورش تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال والرقمنة أظهرت الجائحة ملحايتها، وبالتالي احنا استمرينا في إنجاز البرامج اللي كانت مبرجة سابقاً وتسريعها وإبداع برامج أخرى، وغاديين في إطار تحول رقمي حقيقي، يستجيب لمتطلبات الساكنة، لاسيا في مجال التعليم، في مجال الإدارة وتقريب الخدمات الإدارية للمواطنين، وأيضا المرافق العمومية ومواكبة الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، وفرت الحكومة، غير هاذي الأسبوع صادقنا على واحد البرنامج لتعميم وتوسيع تغطية شبكة التواصل، بما في ذلك عبر الصيب العالي والعالي جدا وتيسير ولوج الساكنة لخدماتها، وهذا شيء مهم، البرنامج اللي كان مسطر في 2017 على مدى 5 سنوات، حققنا منه اليوم تقريبا تجاوزنا، من 2017، تجاوزنا الآن الثلث بكثير، واحنا غاديين في إطار التعميم ديال تغطية شبكات التواصل في بعض المناطق التي ما تزال شبكة الاتصال غير موجودة، وأيضا في المناطق البيضاء اللي معروفة اللي خصها اللجوء إلى الأرقام الاصطناعية لتغطية شبكة الاتصال.

ويندرج مشروع البوابة الوطنية أيضاً للإدارة اللي هو أيضاً ورش مهم أعطينا الانطلاق ديالو منذ أسبوع فقط، وذلك في إطار تفعيل القانون ديال تبسيط المساطر الإدارية (القانون 55.19)، والذي يسمكن من وضع الإطار المرجعي لإعداد وتبسيط المساطر الإدارية، الرقمنة الكلية للمساطر الإدارية، تبادل المعلومات والوثائق بين الإدارات اللي هو ورش مهم جدا،

ديالو وقلنا غادي نوصولو، إن شاء الله، في 2027، 100% ولكن يبدو أنه 100% غادي نوصلها قبل ذلك، لأنه احنا الآن في 74% تقريبا من عدد الأطفال اللي في سن التمدرس، التعليم الأولي اللي تدرسو هاذ السنة 300.000 طفل غادي تزداد غير خلال هاذ الولاية الثلاث سنوات، ننقل من 50% تقريبا في 2017 إلى 74% حاليا.

وأيا عدد من البرامج الأخرى التي شهدت تطور كبير، بطبيعة الحال على مستوى ميزانية وزارة الصحة اللي انطلقت من 14 مليار درهم سنة 2017-2018 باش توصل 16 مليار درهم سنة 2019 باش توصل 18.6 مليار درهم سنة 2020، باش توصل هاذ السنة في 2021، 23 مليار درهم، أي ما يمثل حوالي 7% من الميزانية العامة للدولة، وهي أول مرة في تاريخ المغرب تتوصل إلى هاذ النسبة، وكانت غير منذ سنتين أقل من 6% من الميزانية ديال الدولة.

المحور الخامس؛ دعم التشغيل، ذلك أنه دعم هذا المحور ديال التشغيل هو أيضا مهم جدا وهاجس من الهواجس بطبيعة الحال وجميع الإصلاحات التي أدخلت على مستوى أنظمة التمويل ودعم تمويل المقاولات والبرامج ديال التعاقد مع القطاعات وغيره والتشغيل العمومي، كلها تهدف إلى تحسين معدل البطالة.

وكما قلت، الحمد لله، معدل البطالة كان تحسن قبيل الجائحة، مع الجائحة بطبيعة الحال انهار معدل البطالة انتقلنا من 9.2% إلى 12.4%، لكن هناك جهود لتحسين هاذ معدل البطالة، أولا وقبل كل شيء من خلال جميع الأدوات اللي تدارت وقد تبين الأرقام أن هناك تحسن طفيف، ذلك أن عدد المرح بهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي برسم شتنبر 2020 يبلغ الآن ما مجموعه 2.47 مليون أجير، مقابل 2.62 مليون أجير خلال شهر فبراير 2020، أي بفارق 150.000 تقريبا، لكن هو كان في غشت 2 مليون و360 ألف أجير، أي نقص في شهر غشت، لكن عرف تحسنا من شهر غشت إلى شهر شتنبر بزيادة 110 آلاف تقريبا، مما يؤكد أن الاقتصاد الوطني بدأ بشكل متدرج - وإن كان بطيء - يستعيد نشاطه الذي كان عليه قبل جائحة كورونا.

وأيا على مستوى التشغيل العمومي، اللي هو محور مهم جدا، وأشرت إليه على مستوى الصحة وعلى مستوى التعليم، ولكن هو في العموم التشغيل العمومي بذلت فيه هاذ الحكومة واحد الجهد غير مسبق نهائيا، يمكن نقول أنه إلى بغينا تقارنو مع السنوات ولا مع الولايات، نقولو مثلا ولاية 2007-2011 كان 15.000 مجموع التشغيل في الولاية كلها 15.600، وفي 2012-2016، 25.000، نحن في 2017-2021 إلى دخلنا بطبيعة الحال 2021 اللي جاية سنصل إلى 42.746 في التشغيل العمومي، وهذا مستوى غير مسبق فيما يخص التشغيل العمومي، ونحن نعتبر التشغيل العمومي حتى هو آلية من آليات التشغيل المفيد.

المحور الأخير، هو مواجهة الخصاص في الماء الشروب ومياه السقي،

2022 وتعميم التعويضات العائلية 2023-2024 والتقاعد لكافة الساكنة النشيطة في 2025، وأيضا بالموازاة مع هذا التعويض عن فقدان الشغل وفق إصلاح هيكلي، والذي بدأت هذه الحكومة في إطلاقه، وسيستوعب ابتداء من سنة 2024.

قد صدرت لحد الآن المراسيم الخاصة بخمس مهن حرة والمشاورات مع عدة مهن أخرى في آخر المراحل ديالها، وبعض المهن انتهت المشاورات، نحن في مرحلة صياغة المراسيم لإصدارها، وذلك كله غادي، إن شاء الله، يمكننا باش نلتزم بالمواعيد التي حددها جلالة الملك حفظه الله.

ولتنزيل هذا المشروع، نعكف على إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم للحماية الاجتماعية في المغرب، وكذا تأهيل الوحدات الاستشفائية وتنظيم العلاجات الصحية وإصلاح أنظمة وبرامج الحماية الاجتماعية المتوفرة حاليا، مثل برنامج "راميد" (RAMED²) وبرنامج "دعم الأرامل"، مثل برنامج "تيسير" بالدعم المدرسي، وغيره من البرامج الاجتماعية الأخرى اللي غادي تدمج كلها في هاذ البرامج ديال الحماية الاجتماعية، وفق برنامج واحد معمم بتشاور مع مختلف الفئات المعنية، يتم هاذ الإخراج ديال البرامج، ونعمل على بلورة منظور عملي شامل، إن شاء الله، للتطبيق الكامل لهذا الورش المهم جدا، وهذا ورش هيكلي.

ثانيا، مواصلة تطوير البرامج الاجتماعية الأخرى، ذلك أنه يمكن نقول لكم أنه على الرغم من أن مداخيل المالية العمومية، كما قلت، في تقلص ونقص بسبب الجائحة، إلا أن الحكومة، أولا، وفبت بالتزاماتها الاجتماعية في اتفاق 25 أبريل، والشطر الثالث ديال الزيادة في الأجور ديال الموظفين غادي يكون مع 2021 وتتحملة ميزانية 2021، والشطر الثاني تحمته ميزانية 2020.

ثانيا؛ إصلاح البرامج الاجتماعية الحالية وتحسين حكمتها، وقد صودق في البرلمان على القانون المرتبط بتفعيل السجل الاجتماعي الموحد، وإن شاء الله، نحن نعمل على تفعيله في السنة المقبلة بإذن الله.

لكن، أيضا إصلاح منظومة التربية والتكوين وتقوية وتعزيز المنظومة الصحية، اللي يظهر هنا أنه على الرغم من تقلص الميزانية، إلا أن الميزانيات على المستوى الاجتماعي والتوظيف على المستوى الاجتماعي في هاذ القطاعات الاجتماعية، ستزيد في هذه السنة 2020 وستزيد في سنة 2021، وبالتالي غادي تمر التشغيل في القطاع ديال التعليم من 15.000 ديال الأساتذة أطر الأكاديميات إلى 17.000 وستمر التشغيل في وزارة الصحة من 4000 إلى 5500، وهذا التشغيل في جوج قطاعات.

وأيا على المستوى العام يمكن أن أقول بأن جميع الإصلاحات لإصلاح منظومة التربية والتكوين انطلقت، وأنها تسير نحو الأهداف المسطرة، مثلا التعميم التدريجي للتعليم الأولي، هذا اللي طلقناه البرنامج

² Régime d'Assistance Médicale

الأحكام.

هاذ المتخصصين هم أنفسهم يسكنون لأنه محير، هذا الفيروس متقلب وكيشهد طفرات باستمرار، ذاك الشئ علاش كان غادي في الانحسار في بعض الدول الكبرى، والآن غادي في الانطلاق في تلك الدول الكبرى، لأن شهد طفرات، ولت الحصائص ديالو حتى هي تتحول، يمكن الفيروس ديال اليوم ماشي هو ديال مارس وديال أبريل الماضي، ويحتاج إلى مزيد من الدراسة باش نعاود نعرفو أشنو اللي تغير فيه، فلذلك نحتاج إلى واحد مستوى عالي من التواضع عندما نتحدث في هذا الموضوع ونصدر فيه الأحكام.

وأيضاً أريد أن أنه هنا إلى أن هاذ الظروف الصعبة تحتاج إلى رفع درجة الحذر من الأخبار الزائفة ومن عمليات التشويش، لأن الأخبار الزائفة المشوشة على المواطنين تدخلهم في الارتباك، ما تيقاوش يعرفو باش تبلاو، هي خطيرة أيضاً مثل خطورة الوباء، فلذلك يجب أن نواجهها جميعاً والحكومة ملتزمة بالشفافية والوضوح ونهج الصراحة وتقديم المعطيات والأرقام الصحيحة في الأوقات المناسبة، وأيضاً نهج الواقعية في مواجهتها لهذا الوباء.

وقد وقع صباح أمس أو أول أمس نهار الأحد واحد الخبر تيدوز، هوما هادو زورو عليا كاع بلاغ ودارو فيه التوقيع ديالي أنا على أساس أن بلادنا غتدخل الحجر الصحي.. إلخ، وهو كان بلاغ مكذوب مختلق، وأشكر النيابة العامة لأنها طلبت من الضابطة القضائية باش تحقق باش نعرفو منين جا هاذ الشئ، لأن هذا ولى واحد التفاعل وواحد ردود فعل من المواطنين وبدأت تتجينا الأسئلة بكثرة، ويمكن نقول بالمثل ديال الرسائل، وهذا أظن بأنه خاص الناس اللي دارو هاذ الشئ يحشمو ويعرفو بأن هاذي مسؤولية جماعة، كما قال جلالة الملك، إما أن نواجهها جاعياً بصف موحد، وإما أن لا نكون وما يمكنش نتصرو عليها.

والحمد لله المغرب، بقيادة جلالة الملك، استطاع أن يبني نموذجاً خاصاً بتفاعل الجميع وانضباط الجميع وراء جلالة الملك والإجراءات الاحترازية، وخصوصاً في المرحلة الأولى، ونطالبو جميع المواطنين والمواطنات، أيا كان موقعهم، باش يديرو واحد الجهد أكبر في الالتزام بهاذ الإجراءات الاحترازية والالتزام بالإجراءات الصحية، باش يمكن نواجهو هاذ الوباء بأقل الخسائر وما نقاوش نزنو بأن شئ واحد راه ما غادي يوصلوش، لأن هاذ الوباء إلى انتشر يمكن يوصل لأي أسرة ويمكن يوصل لأي شخص، إلى ما تعوناش جميعاً راه ما نستطعوش نتحكمو فيه تحم حقيقي وكامل.

وأيضاً بالنسبة للوضع الاقتصادي وطنياً وإقليمياً ودولياً، هي وضعية صعبة، لأن العالم يشهد أزمة غير مسبوقة في تاريخه، ولا أحد يمكنه اليوم أن يتنبأ بما سيحدث غدا، حتى واحد ما يمكن ليه يقول لي من هنا لشهر آس غيقوع وبائياً واقتصادياً واجتماعياً، إلا الله سبحانه وتعالى، هو الذي يعلم ما في الغد.

أنا الآن فواحد الورش هيكلتي استراتيجي، ذلك أن بلادنا تعرف الخصاص في الماء بنويوا، وخصوصاً أنه دبا هاذي 3 سنوات ديال الجفاف، لكن الحكومة تواصل بكل قوة وبكل إرادة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، والذي يهدف إلى ضمان الأمن الغذائي والمائي لبلادنا من خلال عدد من الإجراءات والتدابير التي ستمكن، إن شاء الله، من تنزيلها على أرض الواقع، ستمكن من دعم وتنويع وتقوية مصادر التزويد بالماء الشروب ومياه السقي في الوسطين الحضري والقروي.

تتمثل أهم هذه التدابير، نجي ليه باختصار، ولكن يمكن أن نتوسع فيها في مناسبة أخرى:

أولاً، إنجاز أو ترقية المزيد من السدود الكبرى، ويمكن نقول هاذ السنة غتدخل 5 سدود كبرى للخدمة لأول مرة في تاريخ المغرب غادي نوصول لـ 5 سدود، دائماً كان 2 ولا 3 ديال السدود حتى في السنة الماضية ولا في السنة اللي قبل منها، الآن غادي يكون عندنا 5 فهاذ السنة، 5 في 2021 و5 في 2022.

وأيضاً برنامج تحلية مياه البحر، اللي الآن البعض راه في الخدمة وبعضها قريب جداً، بحال ديال شتوكة آيت باها، المحطة اللي فيها مياه السقي 50% و50% الماء الشروب، واللي غتدخل في الخدمة، إن شاء الله، غتعتطينا الماء الشروب ابتداء من ماي المقبل، إن شاء الله، 2021، ولكن أيضاً الآن اتفق في آخر لقاء ديال اللجنة المركزية ديال متابعة تنفيذ البرنامج ديال الماء، اتفق على برنامج للدراسة وإطلاق الأشغال في محطة مدينة الدار البيضاء قريباً، إن شاء الله، وأيضاً محطة تحلية أخرى على المستوى الوطني.

وإنجاز السدود الصغرى أيضاً حتى هي 11 سد تقريباً صغير ومتوسط سنة 2021، فضلاً عن مواصلة إنجاز عدد من الآليات الأخرى كالتنقيب، الاستكشاف، تعبئة الموارد المائية.. إلخ والتي هي تحاول ما أمكن أن تواجه هذا الخصاص الذي نواجهه نحن وتواجهه دول أخرى في هاذ المجال ديال الماء.

خصصت هاذ البرنامج ديال الماء بالذكر لأنه حيوي ولأنه مركزي ولأنه من الإصلاحات الهيكلية، التي أصرت الحكومة على أن تواصل الاستثمار فيها، لأن كل سد كبير راه تيزيد شوية وتينقص شوية على مليار درهم، بمعنى استثمار كبير ولكن تنظن بأن هاذ الاستثمار ضروري، ورغم ظروف الجائحة فلن تتخلي عن هذه الاستثمارات الكبرى.

السيد الرئيس،

لا شك أننا متفقون جميعاً نحن أمام أزمة صحية غير مسبوقة وخصها تعلمنا التواضع، ذلك أنه مع الأسف الشديد كثير من الأحكام التي تصدر ونراها في كتابات هنا وهناك هي أحكام يصدرها ناس يظنون بأنهم يملكون زمام هذه الجائحة، ويعرفون كل تفاصيلها، وهم غير متخصصين وكيدوا يصدرو

استمعنا له جميعا، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء بن الطالب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تحية للجميع.

بداية اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أثنى تفاعلكم الإيجابي مع اختيار مناقشة هذا الموضوع العام ضمن أشغال هاذ الجلسة الشهرية للمساءلة، خصوصا أن الأمر يتعلق بإشكالية على قدر كبير من الأهمية والراهنية بالنسبة لمستقبل المغرب ومستقبل المغاربة، والتي كتجلى أساسا في تجاوز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجائحة كورونا واستحضار مستلزمات استشراف المستقبل ووضع أسس اقتصادية واجتماعية عادلة، من خلال استخلاص الدروس والعبر من الاختلالات والإخفاقات والتأقلم مع المتغيرات الكبرى المستجدة على مستوى المحيط الوطني والدولي، أسس غيستافدو من ثمارها جل المغاربة بغض النظر عن اتناءاتهم المجالية والاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

منذ بداية الأزمة الصحية ببلادنا تتبعنا جميعا الانشغال الملكي الكبير لاحتواء الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجائحة كورونا وللتخفيف من حدة تداعياتها على المقاومة الوطنية وعلى الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا، هاذ الانشغال الذي أثمر مبادرات تاريخية غير مسبوقه، كان لها وقع كبير وقوي على عدة مستويات، واحنا في عز الأزمة تيتواصل الحرص الملكي السامي لاستشراف المستقبل بوضعه للتوجهات العامة لبناء اقتصاد تنافسي مدر للدخل وموفر لفرص الشغل ونموذج اجتماعي عادل ومحتضن لكل المغاربة وفلسفة تديرية معقلنة قادرة على تدبير المرحلة المقبلة، إن شاء الله.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا أحد يجادل في تفاعل الحكومة أو غيرها من المؤسسات بكل مخطط أو إصلاح تيستهدف المصلحة العامة، كل على حسب أدواره وتخصصاته، ولكن الملاحظة الأساسية التي كيثبرها جل المغاربة هي حجم الهوة (l'écart) الموجود ما بين سقف التوجيهات الملكية ومستوى التنزيل الفوري والسليم للحكومة لهاذ التوجيهات على أرض الواقع.

أكد هناك نتائج، أكد هناك مبادرات ومجهودات، ولكن كايئة حلقة مفقودة التي كन्छ من نجاعة هاذ التنزيل، وهنا يجب علينا جميعا الانكباب عليها، في إطار الانسجام والتكامل بيننا كسلطتين دستوريتين، أتم كحكومة ونحن كبرلمان، لأنه بكل موضوعية من مسؤوليتنا جميعا من أجل

احنا ما كنعرفوهش الدليل عليه كثير من الدول في واحد الوقت كان تهزأ بالدول الأخرى اللي تدير الحجر، دبا ولت الآن فاتها كاع ودارت الحجر الشامل، باش نعرفو بأن هذا شيء قدر خصنا نواجهه بالبصيرة وبالصبر وبالتعاون.

إذن احنا خصنا نديرو جهدنا كاملين باش نواجهو التداعيات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية بتعاون من قبل الجميع، ورغم ذلك كما قال جلالة الملك في خطاب العرش وكما قال أيضا في خطاب الافتتاح ديال الدورة: "نحن متفائلون" رغم صعوبة الطرف، غنبقاو متفائلين ولكن إلى بقينا متعاونين وبقينا صف واحد وبقينا أيضا ملتزمين بالإجراءات الاحترازية، وكنعطي واحد المثال، أحيانا خبراء آخرين اللي اعطاهو أنا غير اخذيتو منهم، دبا إلى لاحظتو التطور الوباي علميا الشعوب اللي هي في الجينات ديالها في الطبيعة ديالها والثقافة ديالها الانضباط والالتزام هي الأقل انتشار ديال الوباء، لأن هي غير تيكون واحد الإجراء صحي كلشي تيلترم بالإجراء الصحي، فهمو ولا ما فهموش، عجبو ولا ما عجبوش، تلق ولا فرحان كيلترم به، لأن إلى ما التزمش به كيضر بالآخرين وتيضر بالمجتمع كاملا، الإجراءات الصحية والإجراءات الأمنية ما معهاش اللعب، الأمور الأخرى الحرية الشخصية يفكر الواحد كيفا بغا يقول اللي بغا، هذالك حاجة أخرى، ولكن الإجراءات اللي كئأثر على المجتمع خصنا كلنا نلتزمو بها وتعاونو باش نلتزمو، وكل واحد يعاون الآخرين، وبلادنا على غرار باقي دول العالم - كما قلت - إذن تعرف حالة وبائية مقلقة وتتطلب قرارات حاسمة، حفاظا على صحة الوطن وعلى صحة المواطنين.

وأريد أن أختم هذه الكلمة بما قاله جلالة الملك، حفظه الله، كلمات من نور، سامية في خطابه السامي في افتتاح السنة التشريعية الحالية في البرلمان، حيث قال جلالتة: "إن مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقه تتطلب تعبئة وطنية شاملة وتضافر جهود الجميع لرفع تحدياتها، ونغتم هذا الموعد الدستوري الهام لندعو كل المؤسسات والفعاليات الوطنية، وفي مقدمتها البرلمان، للارتقاء إلى مستوى تحديات هذه المرحلة وتطلعات المواطنين، فالمسؤولية مشتركة والنجاح إما أن يكون جماعيا لصالح الوطن والمواطنين أو لا يكون.

واتي واثق بأننا سنرفع جميعا هذا التحدي في إطار الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي.

قال تعالى: (ولا تياسوا من روح الله، إنه لا يياس من روح الله إلا القوم الكافرون)، صدق الله العظيم"، انتهى كلام جلالة الملك.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

نتقل الآن إلى التعقيبات على الجواب ديال السيد رئيس الحكومة اللي

حد بنينا اقتصادنا الوطني على امتصاص الأزمات؟ أو حجم المديونية التي غيدفع ثمنه (les générations futures) والي - لا محالة - غيأثر على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي في بلادنا، أو مدى الانسجام ما بين الميزانيات المرصودة ونجاعة النتائج المحققة، فعلى سبيل المثال قطاع الصحة ما بين 2011 و2020 تضاعفت ميزانيته بحوالي مرتين، بحسب تصريحاتكم، السيد رئيس الحكومة، أمام مجلس النواب، والنتيجة الملموسة كنجلى في واقع المنظومة الصحية، اللي لولا الجهود الاستثنائية المبذولة عشية كورونا من أجل تدارك النقائص وسد الثغرات لكنا في وضع آخر، لا قدر الله.

والقطاع الفلاحي تضرر بشكل كبير بالإضافة لجائحة كورونا من الانعكاسات السلبية للتقلبات المناخية، وخصوصا من الجفاف اللي كيضر بقوة عدة مناطق ببلادنا منذ عدة سنوات، الجفاف اللي أضحي ظاهرة بنيوية تستعجل حلولاً بنيوية وهيكلية، وكتبقى معالجة إشكالية تفاقم العجز الكبير الحاصل بين العرض والطلب حول الماء، سواء تعلق الأمر بمياه الشرب أو مياه السقي، من أهم التحديات اللي كتواجهها هذا القطاع الوازن، ومن أهم الأوراش الاستعجالية المفتوحة أمام الحكومة من أجل تدارك التأخير الحاصل على المستويات التالية:

- أولاً، إنجاز السدود الصغرى والمتوسطة والكبرى لتعبئة وتثمين جل مياه الأمطار؛

- ثانياً، الرفع من نسبة معالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها في البستنة والقطاع الفلاحي كمصادر جديدة للمياه؛

- ثالثاً، إنجاز (les projets de transfert d'eau) نحو المناطق المتضررة؛

- رابعاً، إنجاز (les stations de dessalement des eaux de mer) على جل المدن الساحلية للاستفادة من 3500 كيلومتر من الساحل، وذلك لتوفير مياه الشرب لسكانها والمدن وللوحدات الصناعية وكذلك من أجل تمكين السدود من توفير مياه السقي ومياه الشرب لسكانها المدن غير الساحلية؛

- ويجب كذلك معالجة إشكالية الأنظمة العقارية للأراضي الفلاحية، أراضي "الكيش" وأراضي "الجموع" وأراضي "ملك الدولة الخاص"، بإعطاء الفلاحين شواهد الاستغلال وتفويتها لمستحقيها من أجل توفير العقار اللازم للاستثمار الفلاحي المدر للدخل والموفر لفرص الشغل، هاذ المبادرة اللي غتشكل، السيد رئيس الحكومة المحترم، إحدى أهم محطات تنشيط الاقتصاد والتشغيل بالعالم القروي، وغتمكن من الحد من الانتظارية والاحتقان ما بين الدولة ومستحقيها؛

- ويجب كذلك وكيتقى توفر الإرادة الحقيقية لدى المؤسسات

تجويد الأداء وإضفاء جرعة إضافية من النجاعة والمصداقية على عملنا والرقى به لمستوى التطلعات، للمساهمة في إرجاع الثقة الغائبة، وخصوصا عند فئة الشباب في السياسة وفي السياسيين وفي الأداءين الحكومي والبرلماني.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الأزمة مازالت مستمرة بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية، ويبقى السؤال المطروح: ما هي المعايير المتخذة من طرف حكومتكم الموقرة لدعم فئات وقطاعات دون أخرى ولتشد يد إجراءات الإغلاق في مدن دون أخرى وفي قطاعات دون أخرى وتخفيفها بل وحذفها في قطاعات دون أخرى؟ وما يترتب عن ذلك من تأزيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لدى المستثمرين ولدى العاملين ولدى جميع المرتبطين بهاذ القطاعات، فساكنة العالم القروي وبعض الفئات في القطاع الفلاحي والصناعة التقليدية والقطاع السياحي وقطاع النقل والمطاعم ودور الضيافة ومنظمي الحفلات والتظاهرات الفنية والثقافية وقطاعات أخرى، وفئات اللي عندها حرف ومهن حرة، مازالت تعاني وكتعيش أوضاع جد صعبة، نتيجة الإجراءات المتخذة من أجل الحد من انتشار الوباء، بالإضافة لعدم استفادتها من الدعم العمومي ومن الحس التضامني.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

صحيح، جل القطاعات تضررت بشكل متفاوت من الجائحة، ولكن كيتقى العالم القروي المتضرر الأكبر، باعتبار أن الهشاشة والمعاناة كانت منتشرة في عدة مناطق قروية قبل ظهور الجائحة، وهاذ الواقع كيتداخل فيه عدة عوامل، وعلى مقدمتها محدودية السياسات الحكومية المعتمدة من أجل تحقيق العدالة المجالية وتحقيق التنمية البشرية والحد من الفوارق الاجتماعية بالجمال القروي، وهذا الواقع كيسألنا جميعاً، أتم كحكومة ونحن كبرلمان، لأن الفاتورة ديالو مرتفعة، واللي تيدفع ثمنها غالباً هو فئة الشباب، وخصوصا الفتاة القروية، اللي في معظم الأحيان ومع الأسف كتنخرج بشكل مبكر من الدراسة، نتيجة واقع المؤسسات التعليمية بالعالم القروي، ونتيجة محدودية دخل الأسر القروية، فلا مجال من زواج القاصرات أو الاشتغال في الحقول أو العمل في البيوت، ضدا على كل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، والنتيجة الحتمية هي إعادة إنتاج نفس الواقع المحجف.

وهنا أوجه ملامساً لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم والسيد رئيس مجلس المستشارين المحترم، من أجل إعطاء عناية أكبر لتخليد اليوم العالمي للمرأة القروية اللي كيصادف 15 أكتوبر، واللي مر ككل سنة في صمت غير مفهوم، وكذلك من أجل إقرار يوم وطني للفتاة القروية لما لهذه المبادرة الطيبة من رمزية لاستشعار الجميع بضرورة إضفاء هاذ الطبقة المنسية والتخفيف من معاناتها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا أريد أن أعيد على مسامعكم طرح مزيد من التساؤلات وعلامات الاستفهام اللي سبق لها وتطرحات داخل هاذ المؤسسة من قبيل: إلى أي

الانتظار الشعبي.
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.
الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية.

المستشار السيد عبد السلام البار:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.
السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السيدة الوزيرة،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

أشرف أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية، حزب
الاستقلال ومنظمة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أشرف لأتناول
الكلمة، تجاوبا مع ما جئتم به، السيد الرئيس.

كم كنا ننتظر، السيد رئيس الحكومة، ومعنا مختلف شرائح المجتمع
المغربي، أن نستمع إلى جوابكم، وهو يستهدف قطاعات معينة عانت وما
تزال تئن تحت وطأة الغبن والفقر والهشاشة والظلم كذلك.

هذا الحرمان، هذا الحرمان قوبل من طرفكم، السيد الرئيس، قوبل
بالتجاهل التام، رغم وعودكم ومسكناتكم، التي لا تلبث أن تنجلي بدون آثار
إيجابية تذكر، وكأننا نسمع جعجعة بدون طحين.

أرقامكم فقدت مصداقيتها، بل الحكومة فقدت ثقها أمام الشعب، وأتم
لا تبالون، لا تعرفون أين أتم وأين تذهبون، ألم تستوعبوا بعد خطب
جلالة الملك في عدة مناسبات وتوجيهاته السامية التي كانت خارطة الطريق
لعملكم؟

ألم تستوعبوا بعد مطالب الشعب المغربي اليومية؟
حيث افتقدتم لرؤية واضحة وإدراك حقيقي لمخاطر وتجليات أزمة الجائحة
والانتقالات التي يعرفها المغرب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وديمقراطيا
كذلك.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

فيما يتعلق بخطة الإنعاش الاقتصادي الوطني التي دعا إليها جلالة الملك
محمد السادس، نصره الله، في خطابه في خطاب العرش الأخير، والتي
رصد لها غلاف مالي قدر بـ 120 مليار درهم، أي ما يناهز 11% من
الناتج الداخلي الخام، بهدف الحد من آثار أزمة كورونا وتهيئة الظروف
لإنعاش اقتصاد قوي في مرحلة ما بعد كورونا.

ولئن كان الغلاف المالي الذي يخصص لهذه الخطة قد استحوذ على
قدر كبير من النقاش، فإن هذا الجانب ليس بالأهمية نفسها التي تنطوي

البنكية وانخراطها الفعلي لمواكبة استثمارات القطاع الفلاحي مدخل لهاذ
الإقلاع الاقتصادي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هناك منجزات وإحصائيات تعترضون بها، ولا نشكك في مصداقيتها،
وهناك تقارير المؤسسات الدولية، لن نذكر هنا إلا ما هو إيجابي منها، ولكن
في المقابل كمين طموح كبير وسقف انتظارات عالية، لم ترقى السياسات
الحكومية المعتمدة لبلوغ حده الأدنى، وهذا جانب من الدروس اللازم
استخلاصها من جائحة كورونا، اللي، مع الأسف، زادت من تأزيم الأوضاع
الصعبة، وهو كذلك جانب من العبر الواجب استحضارها عند مناقشة
سياسة حكومتكم للخروج من الأزمة واستشراف مستقبل اقتصادي
واجتماعي قوي ومنصف لكل المغاربة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كنا ننتظر أن تقدم الحكومة إستراتيجية متكاملة ومهيكلية اللي كتحدد
مدخل الإقلاع الاقتصادي وآلياته ومراحله وأهدافه، وكنا ننتظر
استراتيجيات شمولية لإصلاح عميق ومعلن للمؤسسات العمومية، انطلاقا
من دراسات تقييمية لواقع هاذ المؤسسات ونجاعة أدوارها الاقتصادية
والاجتماعية، وكنا كذلك نتطلع إلى رؤية واضحة للبناء والإصلاح اللي
كتجاوز الزمن السياسي الانتخابي وترتكز على المقومات العلمية للتخطيط
الاستراتيجي، علما أن الأزمة كانت حتمية منذ بداية الوباء، لكن الحكومة
اختارت مواجهتها عن طريق بوابات القانون المالي ومن خلال جرعة من
الإجراءات والتدابير، باعتبار أنها آخر سنة في الولاية الحكومية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نتمنى بكل صدق أن تكون مقاربتكم صائبة، ولكن قناعتنا هي أن
الصعوبات والتحديات المطروحة أكبر وأعمق من أن تجد إجابتها في قانون
المالية أو من خلال إجراءات أفقية متفرقة هنا وهناك، في غياب رؤية
شاملة ومتكاملة اللي كترتكز على أهداف مسطرة على مستوى المدى
القريب والمتوسط والبعيد، هاذ الرؤية اللي غنتناقشو فيها وتنفقو عليها،
خصوصا وأن الأمر كيتعلق ببناء المستقبل وأنها عتشل خارطة طريق
مرجعية للولايات المقبلة، بغض النظر على الأغلبية المشكلة لحكومتها.

بطبيعة الحال كيبقى الحس التنافسي قائم من خلال الإبداع في التنزيل
والابتكار في صياغة الإجراءات والاجتهاد في التقييم والتقييم والتصحیح
والتأقلم مع المستجدات، انطلاقا من مرجعيات كل حكومة ومن الكفاءات
المتوفرة لديها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

احنا في مرحلة مفصلية من تاريخ بلادنا، وعندنا يقين بأننا قادرين،
ياذن الله سبحانه وتعالى، وتحت الرعاية السامية لجلالة الملك، من رفع
الرهان وكسب التحدي، من خلال تصافر مجهودات الجميع لاستمرار مسيرة
التنمية والإصلاح، مسيرة اللي كترتقى لمستوى الطموح الملكي ومستوى

على الأقل غادي نوصولو بالمغرب إلى ما يطمح له سيدنا الله ينصرو. قلنا الحكومة بدل أن تنكب على ترميم وإصلاح سوق الشغل، اتجهت إلى النقيض من ذلك، ها هي قد منحت المقاولات إمكانية تسريح 20% من العمال، أيوا أراك للفراجة تسريحات جماعية يوميا للعمال، خاصة المنقبين منهم، فقدان أزيد من 580.000 منصب شغل، إفلاس أزيد من 20.000 مقاول، إضافة إلى من هي تعيش اليوم في صعوبة المقاول، ارتفاع مضطرد في عدد العاطلين.

السيد الرئيس،

النتيجة تراجع خطير في استهلاك الأسر، 50% اللي تراجعو على ما يقتنون به وما لذلك من وقع على النمو الاقتصادي وعلى المداخيل الضريبية، خاصة الضريبة على القيمة المضافة، بمعنى آخر. بمعنى آخر، السيد رئيس الحكومة، بسياستمك المتبعة فأتم تزيدون من الصعوبات المالية للدولة ولن تتمكنوا من توفير الإمكانيات المالية الضرورية لتشجيع الاستثمار إلا من خلال اللجوء إلى الكريديت والاستدانة، مما يهدد استقلالية وسيادة القرار الاقتصادي الوطني.

إن أزيد من 93% من المغاربة يعتبرون أن الحكومة غير قادرة على مواجحة هذه الأزمة وأن السبب الرئيسي في تفاقم أزمة كورونا هو الحكومة نفسها، عقم تفكيرها وافتقادها لرؤية استراتيجية وللبدائل والحلول المبتكرة والحاسمة التي نمر منها اليوم، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، والحمد لله عمل إيجابي اسمعنا أن البنك الدولي غادي يعطينا 275 مليار دولار (المقصود 275 مليون دولار)، أشنو غنديرو بها؟ ياكما غادي زيديوها للصحة إلى زناها الفلوس وزناها الفلوس ولحد الساعة ما كين والو، اللي مرض من المغاربة خاصو يموت، السبب طارات عمرو، الأسرة مفقودين، حتى القطاع الخاص يتجر في مآسي البشر.

السيد رئيس الحكومة،

لو طلب منا اليوم توصيف الحالة الراهنة لقلنا: إن وقع كورونا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمغاربة لربما يكون أهون من تدبير هذه الحكومة، التي أتت على كل شيء، الأخضر واليابس.

السيد رئيس الحكومة،

من المرتقب أن تفقد أزيد من 10 ققط في نسبة النمو، بسبب الانعكاسات السلبية لتدبيركم للجائحة وللجفاف على الاقتصاد الوطني، فمذ 2011 خرج حزب الاستقلال من الحكومة، والنمو في تراجع مضطرد، احنا خليناكم في 5% هبطتو ل 4,5، ل 4,4، هبطتو ل 4 ودابا قل من 3 مؤخرا، ومن المتوقع أن نصل إلى ناقص 6، الله يلطف بنا.

السيد الرئيس،

كان يجدر بكم أن تتمكنوا أو تمتلكوا فضيلة النقد الذاتي لتقروا بعجزكم عن إيجاد الحلول للمغاربة، تراجع سلبي في النمو، ارتفاع خطير في البطالة، ارتفاع في المديونية التي تصل لأول مرة في التاريخ المغرب إلى 100% من

عليها طريقة الحكومة في تنزيل التوجيهات الملكية السامية وترجمة الخطة إلى إجراءات لها أثر في الواقع.

لقد اختزلتم الخطة في بعدي: الاستثمار والقروض، في إغفال وتجاهل تامين لعنصرين أساسيين في تقديرنا، كان من المفترض أن يحظيا بأولوية الأولويات في الخطة، وهما تشجيع التشغيل وتشجيع الطلب الداخلي، وفي الحقيقة لم نستوعب بعد الأسباب المبررة لعدم تضمين الخطة لأية تدابير تتعلق بهاذين العنصرين.

هنا لابد من التذكير أن الفريق الاستقلالي سبق أن تقدم بالعديد من الاقتراحات والإجراءات من خلال مذكرات الحزب أو من خلال التعديلات المقترحة على القوانين المالية، وآخرها القانون المالي التعديلي، لكن الحكومة، وكعادتها، مصرة على تجاهل ورفض كل ما من شأنه دعم الأسر وحماية قدرتها الشرائية.

فعلا، السيد رئيس الحكومة، وأتم ترددون قبل قليل هناك عدة أورايش، أورايش كبرى سستعملون على تنفيذها، فعلا هاذ الأورايش راه عنكم في القانون في البرنامج الانتخابي وهادي 4 سنين ما درتو فيها والو، واش عاد في هاذ 6 شهور اللي بقت غتداركوها؟ أيوا أسيدي أنا تنصق لكم من جديد.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هاذيك الطبقة الفقيرة أو المتوسطة اللي تنسومها الطبقة الوسطى كيفاش واش 10.000 درهم تعتبرها فلوس؟ والخدمات الاجتماعية منعدمة في المغرب، هاذك الموظف البسيط اللي عنده 10.000 درهم مثلا، غادي يقري ولادو وغادي يمشي للمصحات، لأن المدارس العمومية فقدت ذيك المصداقية ديالها، لابد غادي يمشي للمدارس الخصوصية، لابد غادي يمشي للمصحات لأن الصحة مازالت عليلة، واش بهاذ 10.000 درهم حتى هي طمعنا فيها؟ لا حول ولا قوة إلى بالله.

كنا ننتظر، السيد رئيس الحكومة، من جوابكم لتوضحوا خطتكم في التشغيل ولفتح آمال الملايين من المغاربة المعطلين والعاطلين، سيما وأن البطالة في عهد حكومتكم قد تصل إلى أكثر من 14% في نهاية السنة، وهو عدد غير مسبوق وهادي حتى هي سابقة في تاريخ المغرب، راه هاذ القدر ما عمرو ما كان في المغرب، حتى هو خصنا نوضعه مع هاذيك المشاريع اللي ما عمرها ما كانت وعاد جات.

ورغم ذلك وبدل أن تستعجل الحكومة بتنزيل ورش تشغيل بسبب تفاقم وسوداوية المؤشرات المرتبطة بسوق الشغل، اتجهت إلى النقيض من ذلك، وليكن في علمكم فهاذ 5 سنين الأخيرة، السيد رئيس الحكومة المحترم، راه كين 100.000 متقاعد اللي خرجو، معنى عنكم الفرصة متاحة للتوظيف، إذن هنا علامة استفهام إلى ما عرفوتشاي غير تشاورو معنا، احنا هنايا باش نتعاونو. سيدنا الله ينصرو قال إلى نجحو نجحو مجموعين، حتى احنا باعين نجحو في حزب الاستقلال، سمعو لنا شوية وعلى الأقل

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

تسنى شوية السي عبد الصمد، شكرا.

المستشار السيد عبد الصمد مربي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، وضمنهم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل المغرب، لمناقشة الموضوع المتعلق بالسياسات المعتمدة من طرف حكومتكم لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا، وهي مناسبة نتمن فيها الجهود التي بذلتموها وتبذلونها خلال هذه الفترة العصيبة للتخفيف من آثار الجائحة.

نلتقي اليوم وما تزال أزمة جائحة كورونا تلقي بظلالها على التوقعات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية إلى حدود الآن، بعد مرور أزيد من سبعة أشهر على أول القرارات الحكومية المتخذة في مواجهة هذا الوباء.

إن المؤشرات والأرقام المسجلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مقلقة، وآثارها ستظل قائمة رغم الجهود التي بذلت وتبذل، وهو ما يجعلنا نؤكد اليوم على ضرورة تضافر الجهود بين جميع المكونات المجتمعية ومؤسسات الدولة وعلى أهمية إبقاء الثقة في المؤسسات، فانهارها لأي سبب كان والدفع إلى تحطيمها بالخطابات التبتيسية والتصريحات غير المضبوطة المعطيات من شأنه أن يزيد من صعوبة التخفيف من آثار الجائحة، بل وقد يدفع إلى التوجه لتكثيف التدابير التقييدية من أجل وقف الانتشار الفيروس، وهو ما ستمتد آثاره من جديد بقوة كبيرة لتشمل الأنشطة الاقتصادية والتجارية وما يصاحب ذلك من مخلفات اجتماعية.

إننا نقدر حجم تأثير الاقتصاد الوطني، الذي تراجعت نسبة النمو فيه، بما يمثل انكماشاً بأزيد من 9% كما كان متوقعا برسم قانون المالية لسنة 2020، وهي نتيجة لحجم الصدمة المزدوجة للجائحة والآثار والظروف المناخية، حيث تراجعت القيمة المضافة غير الفلاحية بـ 15.5%.

كما مست الآثار الاقتصادية للأزمة جانبا كبيرا من المداخل، تأثرت معه المالية العمومية، بالإضافة إلى عوامل موضوعية، منها ارتباط مجموعة من القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني بالطلب الخارجي، والتي عرفت تأثرا واضحا، نذكر منها الصناعات التحويلية بكل فروعها، كما ضربت الجائحة بقوة أنشطة القطاع السياحي وانخفض إيقاع الطلب الداخلي بسبب التقلصات التي همت الاستهلاك جراء تراجع استهلاك الأسر والاستهلاك المرتبط بالاستثمار.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الناج الداخلي الحام، بناء المقاولات العمومية، ارتفاع مؤشر الفقر من 4.8 إلى 6.6 في ظرف أقل من ستة أشهر، بزيادة مليون فقير إضافي في بلادنا، السياحة متوقفة، صناعة السيارات والطائرات، معاملة أصحاب النقل ونقل المسافرين.

أين هي الحكومة من السياسة الصناعية الجديدة على ضوء هذه الأزمة؟

أين نحن من المخططات القطاعية الجديدة والجيل الجديد من المخططات التي نادى بها جلالة الملك نصره الله؟

ما مصير سياسة التجارة بعد انتهاء مخطط "رواج" سنة 2015؟ وأين هي الخطة الجديدة؟

أين هو مخطط الصناعة التقليدية الجديد بعد انتهاء رؤية 2015؟

أين نحن من المناظرة الوطنية للتشغيل والتكوين التي وجهكم إليها جلالة الملك للانكباب عليها؟

ماذا أعددتكم السيد رئيس الحكومة؟

أما بالنسبة لقطاع البناء، فالحكومة في واد ومشاكل القطاع في واد، فلتو غادي تهاو في هاد العقار، فبن هو السيد رئيس الحكومة؟ احنا نتنتيقو بكم اتوما كشيخص وعندما تتكلمون لا نرى أثرا في الواقع.

هاذ المقاولات، نعم قطاع البناء سمحات فيه الحكومة، الحكومة في واد والبناء في واد، أكثر من 6 مليارات الدرهم متوقفة ومئات الآلاف من الشقق مسدودة لا بيع لا شرا، والحكومة لم تحرك ساكنا، هاذ المقاولين نعطيهم غير فلوسهم، بادرو اعطيهم فلوسهم على الأقل يموتو معهم فلوسهم.

وقد سبق أن أشار الأخ الأمين العام لحزب الاستقلال الدكتور نزار بركة أن حكومتكم تحولت من حكومة إلى بنك، بكل ما للكلمة من معنى، تستجدي الحلول المحاسبية السهلة في تديرها، عندك مشكل أرى نضمنك سير خوذ الكريدي، آش غادي يدير بهاذ الفلوس؟ فين هي المشاريع؟ فين هو السوق؟ فين هي التحفيزات؟ وإلا خليه يمشي للحبس، "اذهب أنت وربك فقاتلا".

إن الحقيقة البادية العيان هي أن الحكومة لا تفكر سوى في أصحاب رؤوس الأموال الكبرى أو ذوي الياقات البيضاء كما يعبر عنها في القانون الجنائي، لذلك نراها تعقد اتفاقيات مع مموني الحفلات وأرباب السياحة.

الوقت داهمني، ولم يتبق لي إلا القسط القليل لأقول لكم: إن حزب الاستقلال، السيد رئيس الحكومة المحترم، يتجنى أن يأتي إلى هذه المنصة ليشيد بما قدمتم للمغاربة. نحن مع المغرب لأننا غيرتنا كبيرة على المغاربة والمغرب، اتباعا للتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

شكرا.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الحكومة،

إن حجم الآثار الاقتصادية أضعفت قدرات القطاع المقاوِمي على إحداث فرص الشغل، بل في أحيانا كثيرة عجزه عن الحفاظ عن مناصب الشغل، وهو ما كانت له مخلفات اجتماعية تتفاوت بحسب المواقع والفئات والوضعيات، ولاسيما فئة الشباب، وقد تجل ذلك بالأساس في تراجع استهلاك الأسر، بسبب الاستضعاف الاقتصادي لدى أسر الأجراء والمهنيين الذين توقفوا جراء الجائحة والعمال غير المصرح بهم والعاملين في قطاع النقل والسياحة والمليومين وعمال شركات المناولة وارتفاع نوعا ما في اقتراضات الأسر وارتفاع معدل البطالة.

وارتباطا بهذه الوضعية الاجتماعية، ومن أجل نموذج اجتماعي أكثر إدماجا نتوجه إليكم بالمقترحات التالية:

1- إرساء التغطية الصحية الشاملة، وهو ما من شأنه تخفيض الادخار المؤسس على المخاوف من النفقات الطارئة المرتبطة بالعلاجات وإدماج فئات اقتصادية واسعة من القطاع غير المهيكل؛

2- تدعيم أسس الحماية الاجتماعية من تقاعد وتعويضات عائلية وسكن اجتماعي وتطوير منظومة فقدان الشغل بشكل يضمن الاستقرار الاجتماعي في مرحلة التوقف عن العمل كاستثمار اجتماعي للمستقبل؛

3- تبيين أهمية مبدأ التضامن الذي أبان عنه المغاربة، مع مراعاة القدرة الشرائية والاقتصادية لفئة الأجراء والطبقات المتوسطة والفئات الضعيفة؛

4- مراجعة منظومة القانون الاجتماعي بما في ذلك مدونة الشغل ومدونة التغطية الاجتماعية وتوفير شروط العمل اللائق وضمان حد أدنى من الدخل للفئات المعوزة والهشة والمهمشة؛

5- تعزيز دور الفرقاء الاجتماعيين من خلال تقوية دور الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية وتعزيز المقاربة التشاركية في الأوراش الاجتماعية الكبرى التي أعلنت عنها؛

6- حماية حق الائتاء النقابي وحرية التنظيم والتصدي لمحاولة استغلال ظرفية الجائحة لتقليص عدد الأجراء بشكل غير قانوني وبشكل تعسفي وإقصائي وانتقائي على أساس الائتاء النقابي؛

7- تطوير مسالك التحصيل العلمي بما يتناسب ومتطلبات سوق الشغل وتمكين البحث العلمي بتمويله واستثمار الأبحاث الوطنية في الإنتاج المحلي؛

8- تبيين المورد البشري العمومي، من خلال ربط الإنتاج بالتحفيز وإرساء أنظمة أساسية بمثابة قوانين لقطاعات الصحة والجماعات الترابية؛

9- مراجعة النظام الأساسي للأطر التربوية ووضع مقتضيات توطر صيغ العمل الجديدة عن بعد.

تلكم كانت أهم ملاحظتنا ومقترحاتنا في هذا الموضوع.

وفي الأخير، السيد رئيس الحكومة، دون الالتفات إلى التقصير المترام لعقود سابقة، أتم مطالبون بوضع أسس الدولة الاجتماعية، من خلال

إن الأوراش الكبرى التي أطلقها جلالة الملك في خطابه بمناسبة ثورة الملك والشعب وافتتاح السنة التشريعية، والمتمثلة في اعتماد خطة لإنعاش الاقتصاد الوطني وتوسيع الحماية الاجتماعية وإصلاح مؤسسات القطاع العام وإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، هي من بين الحلول التي ستمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ومن الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية لعدد كبير من المواطنين والمواطنات، فضلا عن الجهود التي بذلتها حكومتكم في مواجهة هذه الأزمة، لكن ذلك لا يثنينا عن تقديم بعض المقترحات المتعلقة بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي.

فنيا يتعلق بالجانب الاقتصادي، لقد صنت آثار هذه الجائحة الأنشطة الاقتصادية إلى قطاعات ستستفيد من الوضعية وتحقق أرباحا أكثر مما كانت عليه وقطاعات ستعاني من أضرار هذه الأزمة وستراجع مساهمتها مستقبلا، وهو ما سيشكل تشوهات قطاعية على مستوى الطلب والإنتاج، لأجل ذلك نؤكد على ما يلي:

1- إرساء سياسة اقتصادية بإمكانها تصحيح الانعكاسات السلبية لهذه الجائحة واتخاذ إجراءات الاحتراز الكلي مع إجراء ترشيد قوي للنفقات العمومية؛

2- إعادة تموقع بعض القطاعات الإستراتيجية كصناعة الأدوية والوسائل الطبية ووسائل الاتصال وتجهيزات الطاقات المتجددة في الاقتصاد الوطني واعتبارها من القطاعات المستقبلية؛

3- تشجيع إحداث المقاولات الحاملة للمشاريع التي تدخل ضمن سلاسل القيمة في القطاع الصناعي، لاسيما في صناعة السيارات وصناعة الطيران، مما يرفع من نسبة الاندماج الصناعي فيها ويخفض من نسبة الارتباط بالخارج؛

4- توسيع التحفيزات الموجهة للمقاولات لتشمل الإعفاء من التحملات الاجتماعية من أجل خلق فرص الشغل واستعادة التنافسية؛

5- العمل على إعادة التوقع الجغرافي لنسبة من الاستثمارات من أجل خلق دينامية وطنية وحركية جديدة للنشاط الاقتصادي؛

6- تدعيم الصلاحيات المخولة لمجلس الجهات والجماعات الترابية كمساهم فعال في تنشيط الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي من خلال برامج التنمية الترابية؛

7- العمل على الإدماج التدريجي للقطاع غير المهيكل في الاقتصاد الوطني للرفع من الإنتاج الوطني وتنشيط أكبر للطلب الداخلي؛

8- مراجعة المنظومة الجبائية وفق مخرجات المناظرة الجبائية الأخيرة، أخذا بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الجائحة؛

9- اتخاذ إجراءات تصحيحية وقرارات حازمة وصارمة لمحاربة الفساد ووضع حد لاقتصاد الربيع والاحتكار وتعزيز المنافسة وتسريع المصادقة على قانون الإثراء غير المشروع وتكريس الممارسات الجيدة في المجال الاقتصادي والتجاري.

مؤسستي متكامل، ليبقى الرهان، السيد رئيس الحكومة، حول التدابير المتخذة لتنفيذ وتنزيل هذه الرؤية عبر مراجعة جذرية لأسس النظام الاقتصادي القائم والسياسات الاجتماعية المنتهجة، والتي أبانت محدوديتها. ثالثاً، وفي نفس السياق وتأكيداً لما وافيناكم به من خلال مذكرة حزب الحركة الشعبية، في المرحلة السابقة، فإن هذه الدينامية الإصلاحية تتطلب إعادة النظر في الأولويات، من خلال تعزيز الاستثمار في القطاعات المنتجة ودعم الصناعات الوطنية وبلورة إستراتيجيات قطاعية متجددة لإنقاذ قطاع السياحة والصناعة التقليدية، وتنزيل الإصلاح الجبائي، بمنظور شمولي، مبني على العدالة والإنصاف المحلي وتعزيز مواكبة المقاولات الوطنية، من خلال توسيع قاعدة الأفضلية الوطنية وإقرار الأفضلية الجهوية لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، إلى جانب تطوير برنامج الحد من الفوارق الجالية والاجتماعية، من خلال بناء نموذج تنموي للمناطق القروية والجبلية، قائم على التمييز الإيجابي المحلي والحد من تمركز الاستثمار العمومي في جهات بعينها على حساب جهات أخرى ومراجعة القوانين التنظيمية للجهات الترابية للحسم في تداخل الاختصاصات مركزياً وجمهوية وإقليمياً ومحلياً.

رابعاً، بخصوص السياسات الاجتماعية، تطلعننا كبير، السيد رئيس الحكومة، إلى ترجمة الإجماع الوطني حول أولويات الصحة والتعليم في اعتمادات الميزانية العامة للسنة المقبلة، عبر دعم خريطة صحية وطنية مبنية على العدالة الجالية والرفع من الاعتمادات المخصصة لقطاعات التعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي، والتي لم يطرأ عليها أي تغيير في أرقام مشروع القانون المالي المعروض على أنظار البرلمان، بل طالها تقليص نسبي بالمقارنة مع ميزانية 2020.

وفي نفس الإطار، لم يعد مقبولاً، في ظل الخصائص الاجتماعية القائم والإصلاح المؤسساتي المعتمد، أن لا يتم تجميع العشرات من البرامج والصناديق المخصصة لدعم الاجتماعي في مؤسسة واحدة وفي صيغة صندوق وطني لدعم الاجتماعي، خاصة بعد تشريع السجل الاجتماعي، إلى جانب التفكير في مأسسة صندوق تدبير الجائحة المحدث برؤية حكيمه لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في إطار تعزيز روح التضامن الوطني وترجمة التماسك الاجتماعي بشكل تلقائي، بدل اللجوء إلى الحلول السهلة المتمثلة في تضريب الطبقة المتوسطة والدخول المهنية والشركات والمقاولات المنهكة أصلاً.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الرئيس،

من جهة أخرى، نجد مرة أخرى دعوتنا إلى التعجيل بإخراج المخططات القطاعية لترسيم الأمازيغية وتنفيذ الأحكام الدستورية والقانونية ذات الصلة، بإقرار سياسة عمومية تترجم التنوع اللغوي والهوياتي لبلادنا، متطوعين إلى تدارك ذلك في أرقام الميزانية العامة المعروضة للدراسة والمصادقة على المؤسسة التشريعية.

توسيع أسس الحماية الاجتماعية كاستثمار يعطي إحساس للضعيف بجزء من حقه في مقدرات هذا الوطن وخيراته ويضع إسمنت التماسك الاجتماعي ببلادنا، المتمثل في الثقة في المؤسسات والأمل في العيش الكريم.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يرفع عنا هذا البلاء وتبعاته، ويحفظ وطننا وملكنا وشعبنا ويقوي عزيمتنا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسيد الوزير المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

تفاعلاً مع جوابكم القيم، نود في الفريق الحركي أن نساهم ببعض الملاحظات والاقتراحات:

أولاً، قبل الخوض، السيد رئيس الحكومة في موضوع الحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والجالية لجائحة كورونا، لابد من الوقوف عند كيفية الحد من الجائحة نفسها، والتي صارت تتمدد بشكل أكثر شراسة، ليس من حيث عدد الإصابات فقط بل من حيث عدد الوفيات المتزايدة يوماً بشكل جد مقلق، وهي وضعية تستدعي، في منظورنا، العمل، كل من موقعه، لاستعادة الروح الجماعية التي جسدها مختلف مكونات المجتمع المغربي، في مقاومة الوباء في موجته الأولى، وهذا يستدعي تدابير تتراوح بين الحفاظ على الدورة الاقتصادية في حدودها المعقولة، وفي نفس الوقت تعزيز التدابير الوقائية الضرورية وإطلاق حملات واسعة للتأطير إعلامياً وميدانياً، بغية تجاوز ثقافة الاستهانة بخطورة الفيروس والتراخي المسجل في مواجهته، تفادياً لإنهك المنظومة الصحية، وهو ما نلمسه في العديد من المناطق، خاصة مع إصابة العديد من الأطعم الطبية بالفيروس.

ثانياً، بما لا خلاف عليه، السيد رئيس الحكومة، أن للجائحة آثار جد سلبية على الاقتصاد الوطني، مع ما لذلك من تداعيات اجتماعية، وهو ما يتطلب بلورة سياسية عمومية جديدة، تؤسس لتحويل جذري في المقومات الاقتصادية والاجتماعية، ومدخل ذلك هو الرؤية الاستراتيجية التي رسم معالمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، من خلال إطلاق مخطط واضح المعالم لإنعاش الاقتصاد الوطني ووضع رؤية وأجندة محددة لتعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح القطاع العام، عبر إصلاح

وخطاب 20 غشت وخطاب افتتاح الدورة التشريعية الخامسة خارطة الطريق المرحلة المقبلة بتحدياتها، دعت إلى إعادة ترتيب الأولويات وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي ونموذج اجتماعي أكثر إدماجاً، حيث استجبت مشكورين بشكل فوري لهذه التوجيهات بتضمين جزء كبير منها في شكل إجراءات جاءت في مشروع قانون المالية 2021، والتي سنعمل على تنزيلها بعد مصادقة البرلمان عليها، وقد عبرتم عليها في عرضكم، منها التوقيع على ميثاق من أجل الإقلاع الاقتصادي والتشغيل، الذي سيشترج التزام مشترك لجميع الشركاء وسيعزز للتنمية، مما سيرسي العدالة الاجتماعية والمالية.

كما سيعطي دينامية جديدة للاقتصاد الوطني، وسيحافظ على مناصب الشغل، وسيسرع عملية إدماج القطاع غير المهيكّل، عبر ضخ حوالي 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني، أي ما يعادل 11% من الناتج الداخلي الخام، ما سيجعل المغرب من بين الدول الأكثر إقداماً في تبنى خطط كفيّة يناهش الاقتصاد بعد هذه الأزمة، ويشمل هذا المبلغ - كما أعلنتم - 75 مليار درهم من القروض المضمونة من طرف الدولة لفائدة كافة أصناف المقاولات، و45 مليار درهم مرصدة لفائدة صندوق محمد السادس للاستثمار، منها 15 مليار درهم كمساهمة من ميزانية الدولة.

لذلك، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار، لا يمكنه إلا أن يكون فخوراً بهذه الإنجازات.

السيد رئيس الحكومة،

الورش الاجتماعي والحماية الاجتماعية يعد مشروعاً مجتمعياً كبيراً يقوده جلالة الملك لتعميم التغطية الاجتماعية في أفق 2025، من منطلق تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية مع النهوض بالمجال الاجتماعي.

في هذا الإطار، اتخذتم مشكورين عدة إجراءات للتحكم في الوضع الوبائي من جهة، ودعم الفئات الهشة المتضررة من تداعيات هذه الجائحة والعمل على الحد من آثارها السلبية على الوضع الاقتصادي للبلاد من جهة أخرى، وهكذا تمثلت أولى التدابير في مأسسة الدعم الموجه للفئات المعوزة، عبر إعادة النظر في صندوق التماسك الاجتماعي، الذي سيصبح بمقتضى مشروع قانون المالية 2021، صندوق التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية، وفرتم له مداخيل ضريبة التضامن المقررة في نفس المشروع، وذلك من أجل تغطية النفقات الإستثنائية المترتبة عن تدخلات الدولة لتخفيف الصدمة الناجمة عن تحديات الجائحة، والتي أبانت عن مجموعة من الإختلالات انعكست سلباً على الوضع الاجتماعي.

في هذا الصدد، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن الورش الاجتماعي والحماية الاجتماعية يجب أن يعالج في سياق هادئ، بالتشاور مع مختلف الشركاء الأساسيين في العملية، الباطرنا والنقابات، وأن نترفع عن مزايدات فيه أو محاولة تسييسه بدواعي الإختلالات التديريّة وهدم مكنتسبات العمل التعاضدي الذي تحقق في بلادنا، كما حصل في ملف

وفقنا الله جميعاً لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة موضوع معالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل جائحة كورونا.

في البداية اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أشكركم على جوابكم وعلى كل الإيضاحات التي تفضلتم بسردها، والأكد أن التداعيات السلبية للجائحة كورونا لم تطل بلدنا وحده، بل مست كل العالم بأسره، حيث اعتبر الخبراء هذه التداعيات بكونها الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، فقد تسبب الإغلاق وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي في اختفاء ما يقارب من 500 مليون منصب شغل في جميع أنحاء العالم، بلدنا بدوره لم يسلم منها، وبالتالي تحديات التداعيات الاقتصادية والاجتماعية ما زالت قائمة وموجودة رغم رفع الحجر الصحي الشامل، ولا يمكننا أن نخفيها بعدما أصبحنا نعيش وضعية صعبة وغير مسبوقه، فلولا حكمة وتبصر جلالة الملك، نصره الله، الذي أسرع في إقرار الإجراءات التديريّة بإحداث الصندوق الخاص بالجائحة، الذي استطاع بفضل أن يقاوم الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19 على الاقتصاد الوطني، خصوصاً الاقتصادية والاجتماعية منها، لكانت تكون الكارثة، بفعل العجز الفطيع الذي عرفته ميزانية الدولة.

كما أن إحداث لجنة اليقظة الاقتصادية التي عهد إليها بتتبع الوضع الاقتصادي والاجتماعي من خلال آلية دقيقة للرصد والتقييم وبتحديد التدابير الملائمة فيما يتعلق بمواجهة القطاعات المتضررة، كان لها الأثر الكبير في تخفيف أثر الأزمة على الوضع الاجتماعي للأسر وعلى تقليص حدة الركود الذي عرف الاقتصاد المغربي، مجهود خرافي قام به أعضاء اللجنة يستحقون عليه كل التقدير والامتنان.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

لقد رسمت التوجيهات الملكية المضمنة في خطاب العرش الأخير

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

باسم الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، يسعدنا كفرق أن نساهم في النقاش الوطني حول الوضع الذي خلقته الجائحة بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

إن الوضع صعب كما قائم، السيد الرئيس، وبتعقيدات جديدة مست الحياة والمعيش اليومي للمواطنين، وأحدثت أضرار بالغة بالاقتصاد الوطني والمالية العمومية، وعمقت بشكل رهيب إشكالات الوضع الاجتماعي، خاصة في ظل تمدد خارطة الوباء إلى كل مناطق البلاد والارتفاع المتزايد في الإصابات والعدد المرتفع للوفيات للأسف الشديد.

شركات ومهن أفلست، تاركة وراءها مجافل من العاطلين، تراجع في مداخيل الدولة وفي العملة الصعبة وارتفاع في حجم المديونية وتراجع ملحوظ في القدرة على الاستثمار، والتراخي في دعم الاستثمار الخاص، مع استمرار تعقيد المساطر، كلها عوامل تشكل تهديدا صريحا للتوازنات الماكرو اقتصادية.

التعلم والمعرفة في كل مستويات التعليم، خفضت من منسوبها الجائحة بتداعيات كبرى على منظومتنا التربوية.

وفي ظل تزايد حالات الإصابة والحالات الحرجة، تكاد المنظومة الصحية أن تصل إلى سقف طاقتها، مما يجعلنا نفكر في الأسوأ غدا في كيفية التكفل الطبي بالمصابين والمرضى إذا استمرت المؤشرات الحالية في الارتفاع، وذلك رغم الجهود التي تم بذلها للحد من آثار الجائحة على الاقتصاد الوطني وعلى الأوضاع الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، سواء في إطار الفعل الحكومي أو في إطار التضامن الذي جسده الصندوق الخاص كوفيد-19.

وضع ما أعتقد أننا سنختلف حوله، وما أعتقد أن وعينا الجماعي الوطني سيخوننا لنجد المداخل الكبرى لتحسين قدرات البلاد على المواجهة وتقويتها على الجهات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية، وتقوية مؤسساتنا الوطنية، التي تشكل حصنا المنيع ضد كل المخاطر، وهذا يتطلب منا تقوية اللحمة الوطنية وتعزيز الجهة الداخلية وإعلاء الحس والالتزام الوطنيين على باقي الالتفاتات، وتوطيد وتكريس قيم التضامن التي

التعاضدية العامة لموظفي الإدارة العمومية، حيث تسرعتم في تطبيق الفصل 26 بعدما عجزتم عن كشف طبيعة الاختلالات.

فالمنطق الذي يجب الاشتغال به لتفادي التوتر والاحتقان والترفع عن الحسابات السياسية عند بدء الإصلاح، وإذا ما واصلنا العمل بهذا اللعب المفروض، فأكد أن ملف الإصلاح سيتأخر، وسيكون لذلك عواقب وخيمة في تطور هذا الورش الجديد، والذي يعد تحديا أساسيا يؤرق بال الشغيلة المغربية التي تشتغل في الاقتصاد غير المهيكل.

لذلك، لا بد من معالجة فورية لكل الاختلالات المرتبطة بالقطب الاجتماعي عبر الإسراع في إصلاح البرامج الاجتماعية الحالية وتجميع جهود الدولة المشتتة، على أمل أن يكون السجل الاجتماعي الموحد ضامنا للاستهداف الفعال للفئات المستحقة للدعم وحصرها.

السيد الرئيس،

إن تسريع تنزيل خطة الإنعاش الاقتصادي الوطني، يستدعي تعبئة جميع الوسائل المتاحة فيما يتعلق بالتمويل وآليات التحفيز، منوهين بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، والذي جاء في مشروع قانون المالية 2021 كذلك، حيث سيرصد له - كما أكدتم - غلاف مالي يبلغ 45 مليار درهم، سيتم ضخه في الاقتصاد الوطني، من شأنه إرساء جميع الآليات الكفيلة بضمان فعالية تدخلات الصندوق، من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى في القطاعات الإنتاجية، لاسيما القطاعات الصناعية الموجهة للتصدير والفلاحة والعقار والسياحة، فضلا عن مشاريع التحويل الصناعي في القطاعات ذات الإمكانيات القوية لتعويض المنتجات المستوردة، لأنها قطاعات مشغلة ومدرة للثروة، مبرزين أن دعم الاستثمار العمومي ضروري للمرحلة، باعتباره السبيل الأنجع لمعالجة كل تداعيات الأزمة.

في هذا الإطار، لا بد أن ننوه بالعمل الجبار الذي يقوم به وزير الصناعة والتجارة، لدعم الاقتصاد الوطني بدفاعه المستميت عن المنتج الوطني والاستثمار.

وفي الأخير، نؤكد داخل فريقنا، على ضرورة فتح ورش إصلاح المؤسسات العمومية ضعيفة الأداء، من أجل مواكبة مختلف الإستراتيجيات القطاعية الناجحة والواعدة، وذلك بهدف توطيد المكاسب المحققة وإطلاق جيل جديد من المخططات القطاعية الكبرى، تقوم على التكامل والانسجام، مع وضع الآليات اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، من خلال مواصلة تفعيل الإصلاحات المؤسساتية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال.

ومن المفروض علينا كفاعلين دعم هذه الدينامية عبر الارتقاء بخطابنا السياسي والتصدي لخطاب المؤامرة والسياسوية الرخيصة التبخيسية والعدمية الفاقدة للبدائل الموضوعية.

شكرا.

تكونوا خصا وحكما، ومن هنا تبدأ كل قصص النجاح الحقيقية.
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد رئيس الحكومة،

نقاش السياسات العمومية في كافة محاورها لا يتناسب مع الحيز الزمني المسموح لنا بتقديم مداخلة خلاله، وبالتالي فقد وقع اختيارنا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي على التركيز على محور التشغيل.

لماذا قطاع التشغيل؟ باعتبار أن هذا القطاع هو القطاع الذي تضرر بشكل مباشر وبشكل كبير بفعل الجائحة، ذلك باعتبار أن كافة القطاعات الإنتاجية التي تخلق العديد من فرص الشغل قد تضررت بفعل هذه الجائحة، كما هو الشأن بالنسبة للقطاع السياحي أو قطاع الصناعة التقليدية، قطاع الخدمات، وكذلك ما يتعلق بقطاع النقل.

لهذا، السيد رئيس الحكومة، أتم تعلمون على أن هناك عشرات الآلاف من العمال قد فقدوا مناصب شغلهم، ليس فقط في المجال الحضري وإنما كذلك في العالم القروي، فالقطاع الفلاحي، كما تعلمون، السيد رئيس الحكومة، هذا القطاع الذي ظل صامدا خلال فترة الحجر الصحي، حيث أن القطاع الفلاحي ظل وافيا لتزويد الأسواق الوطنية بمختلف المنتجات الفلاحية، هذا التزويد الذي تم بكيفية ثابتة ومستقرة ومنظمة وبأمانة مناسبة، حيث أنه طيلة فترة الجائحة، هاذ المنتجات الفلاحية في الأسواق الوطنية لم تعرف أي انقطاع ولم تعرف أي زيادة في الثمن، وهذا مشهود لحكومتمك بإنجازه.

لكن، السيد رئيس الحكومة، فالفلاح خاصة الفلاح الصغير فأصبح يعتبر هو الآخر كعاطل، لماذا؟ لأنه كما جاء في مداخلتكم، القطاع الفلاحي زيادة على مواجهته وصموده أمام الجائحة، فهو قد عانى من ثلاث سنوات متتالية من الجفاف وقلة التساقطات، وبالتالي الفلاح خاصة الفلاح الصغير كان مضطرا، لأنه صرف سواء في العملية دبال الزرع ولا في تربية الماشية صرف ذلك الاحتياطي، ذلك الرأسال الصغير اللي عندو، لأن كنعرفو

من شأنها تعضيد أواصر المجتمع وتعزيز المواطنة، لأن التضامن شرط للمواطنة.

وفي هذا الصدد، أقر صاحب الجلالة في خطابه، في خطاب العرش وخطاب افتتاح الدورة التشريعية، مشروعا ضخما بأبعاد ثلاثة: إنعاش الاقتصاد الوطني وتعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح المقاولات والمؤسسات العمومية.

وفي هاد السياق، فإن من مسؤولية الحكومة التصدي لكل محاولات التشويش على المجهودات المبذولة لمحاربة الجائحة، فقرارات الإغلاق الجزئي أو الكلي أو العودة للحجر الصحي شأن تتحمل فيه الحكومة مسؤوليتها، لأن القانون يعطيها ذلك، ولأنها تتوفر على المعطيات والبيانات، ولها تقديراتها في إدارة المرحلة، لكن في إطار تدبير يضمن المعيش اليومي للمواطن المغربي.

السيد الرئيس،

إننا مقبلون على سنة انتخابية بامتياز، ولم تعد تفضلنا عن المواعيد المفترضة لهذه الاستحقاقات إلا بضعة أشهر، وما زلنا لم ننجز الأهم فيما يتعلق بمراجعة القوانين الانتخابية، لقد دعا حزبا سنة قبل كورونا إلى فتح المشاورات حول هذه القوانين، لنتمكن جميعا من احترام الزمن السياسي وتوفير الظروف الجيدة لتمر الاستحقاقات في أجواء نزاهة وسليمة.

ورغم تأخر هذه المشاورات، فإنها انتهت منذ قرابة الشهرين، وما زلنا متوقفين، والزمن الانتخابي يدهمنا في هدر بين الزمن السياسي الذي لم يعد له اعتبار وفي خلط كبير بين المسؤولية الدستورية والسياسية لقيادة الحكومة والمسؤولية الحزبية.

ما العمل الآن السيد الرئيس، رئيس الحكومة؟

إذ نخطبك بهذه الصفة، لأنك لن تقبل أن نضع البلاد رهينة لموقف سياسي واحد ضد مواقف كل القوى السياسية في البلاد؟ فلا الزمن يسعف ولا الوضع يسعف لنستمر في تعطيل مسار من شأنه أن يسهم بقوة في تقوية مؤسساتنا الوطنية.

إننا كحزب وطني نعتبر أن تقوية المؤسسات هو ما يمنحها القدرة على مواجهة الجائحة ومخلفاتها وعلى أن تتمكن الدولة من القيام بمهامها في الواجبات، التي من شأنها ضمان الحد الأدنى من العيش للمواطن المغربي والحفاظ على تماسك المجتمع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بصفتكم الدستورية كرئيس للحكومة، أدعوكم إلى تحمل مسؤولياتكم التاريخية، بالحرص على تسريع كل المسارات التي من شأنها الحد من الجائحة وتوفير شروط استكمال الترسانة التشريعية التي تتطلبها الاستحقاقات القادمة، كلبنة أخرى في مسار مؤسساتنا الوطنية.

السيد الرئيس،

إنكم قائد للحكومة، وهي صفة تجعل منكم حكما، فكونوا حكما، ولا

غير مسبوق خلال هذه الجائحة، وأسألكم، السيد رئيس الحكومة، هل تصدقون ما تقولون مع أنفسكم؟ وهل ضميركم مرتاح؟ وهل تنامون من غير أرق في ظل هذه الوضعية؟

ملاح الفشل كالتالي:

- ارتجالية القرارات المتخذة خلال الجائحة وتوقيت اتخاذها، إلى درجة أن أصبح المواطنون يتوجسون من قراراتكم الليلية والضبابية التي تحيطونها بها؛

- تغييب الحركة النقابية عن لجنة اليقظة الاقتصادية ورفض إحداث لجنة اليقظة الاجتماعية، كما طالبت بذلك الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وهو ما انعكس على تدبير الدعم الموجه إلى الأجراء والفئات الهشة، حيث لم تستفد بعض القطاعات، فقط لأنه لم يتم التصريح بهم خلال شهر فبراير؛ - إعطاءكم الضوء الأخضر للمقاولات لطردها 20% من العمال، وهو قرار أهوج، ومن اقترحه عليكم إما معنوه أو ذا مصلحة في ذلك، وستجني بلادنا نتائج على شكل احتجاجات وقلقل اجتماعية؛

- رابعاً، دخول مدرسي عشوائي لم تستطع الحكومة خلاله اختيار دخول مدرسي موحد للمغاربة، ورمت بالكرة للآباء الذين اختاروا بكل وضوح التعليم الحضوري؛

- اللجوء مرة أخرى إلى جيوب الأجراء والطبقة المتوسطة إلى تمويل عجز الموارد المالية بفرض مساهمة اجتماعية تضامنية، ففي الوقت الذي كان عليكم فرض ضريبة على الثروة لكي يساهم من استفادوا من خيرات المغرب قبل وخلال الجائحة في تكاليف هذه الجائحة، لجأتم فقط إلى جيوب الأجراء والطبقة المتوسطة.

خامساً، عبرت الحركة..

السيد الرئيس:

شكرا السي حيسان، شكرا.

العناوين التي تمكنت من سردها كافية ودالة، والرسالة وصلت فيما أتصور.

السيد رئيس الحكومة تفضل.

الكلمة لكم للتعبير على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

رغم ما قيل، أريد أن أشكر السادة المستشارين على تدخلاتهم في البداية، ولكن بكل صراحة.. دبا شوف أنا شخصيا بغيتو تديروني أنا مسؤول على هاذ كورونا والنتائج ديال كورونا، أنا قابل.

حتى طبقة الأوزون كاع الثقب ديال الأوزون كلو، ولكن أنا كورونا راه ماشي أنا اللي درتو، إيه كرئيس حكومة، أنا شخصيا، إيه أنا شخصيا،

ثلاث سنين وهذا الفلاح كيجرث وما كيجصد والو، وبالتالي خسارة ديال ثلاث سنوات، كذلك في مجال ديال تربية الماشية، هذا الفلاح الصغير كنعرفو هاذي طيلة هاذ ثلاث سنوات وهو كيجرف على ذيك الماشية بشكل يومي، وبالتالي استنزف هاد الفلاح الصغير، واضطر باش يبيع هاذيك الماشية وذاك القطيع، وبالتالي فقد مصدر الدخل ديالو وفقد مصدر الكسب ديالو، وهنا علاش قلنا أن الفلاح الصغير أصبح هو الآخر بمثابة أو أنه أصبح عاطل، ولم يبق لديه أي مصدر للدخل.

انطلاقاً من كل هاذ المعطيات والمؤشرات اللي أشرتم لها، السيد رئيس الحكومة، كيفما جاء في مداخلتكم، كتقولو على أن معدل البطالة حاليا 12.4، والتوقعات كتقول على أنه في متم هاذ السنة غيوصل ولا غيكون بين 14 و15 وهذا معدل مخيف.

أمام كل هاذ الأوضاع، فالمطلوب منكم، السيد رئيس الحكومة، هو أن تتحركوا بشكل استعجالي وأن تكون وضع....
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس المحترم، آسف، هذا هو الوقت، لقد استنفذتموه.

آخر كلمة في برنامج التعقيبات لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

في نهاية مداخلتكم قلت عبارة أتفق معها، قلت أننا نعيش أزمة صحية غير مسبوقة، يجب أن تعلمنا التواضع، وحذرتكم من الأخبار الزائفة، وأنا أتفق معكم على طول، ويمكن لأول مرة كنتفق معكم في قول كهذا، ولكن ما شوش على صدقكم في نهاية هذه المداخلة، إيرادكم لقصة أن الشعوب المنضبطة هي الأقل إصابة، مباشرة بعد القول إن الوضعية الوبائية مقلقة، وكأنكم تشككون في انضباط الشعب المغربي، مستندين إلى الخبر الزائف الذي صدر يوم الأحد.

ودعوني، السيد رئيس الحكومة، أقول لكم أنكم ساهتم بشكل كبير في ضبابية الوضع بعد إصداركم لبلاغ تكديبي غير موقع، البلاغ اللي كان صدر، بلاغ موقع، مزور، مزيان، ولكن أنتوما درتو بلاغ غير موقع، مما زاد من الضبابية، وكان الأجدر بكم أن تعطوا تصريحاً مرئياً متلفزاً، أتم أو الناطق الرسمي باسم الحكومة، لوضع حد لهذه الارتجالية.

لقد ساهتم، السيد الرئيس، رئيس الحكومة، في ضرب منسوب الثقة الذي ارتفع لدى المواطن المغربي في بداية الأزمة، وذلك بإخفاكم وضعفكم في مجال التواصل ونقص تواضعكم الذي تكلمتم عليه، فأنتم ترددون دائماً على مسامعنا "قصة نجاح وطني غير مسبوق"، فأين هو هذا النجاح؟ ودعني، السيد رئيس الحكومة، أسرد على مسامعكم بعض ملامح فشل حكومي

الخصائص موجود والإنجازات نعتفوا بأنها دون الاحتياجات وحتى دون المستوى والطموح التي كنتطرحو ليه، ولكن هناك إنجازات، ولا يمكن واحد الخطاب اللي كيسود كلشي ينجح، الخطاب الذي يسود كل شيء لا يمكن أن ينجح.

قطاع الصحة دبا هضرتو وأنا كهضرتو. فاش هضرتو أنا كنتسجل.. فاش كهضرتو أنا.. المهم، بغيتو تصنتو لي مزيان، ما بغيتوش..

السيد الرئيس:

تصنتو، من الواجب تصنتو لبعضياتنا.

السيد رئيس الحكومة:

الخصائص قطاع الصحة اللي بعض الإخوان، ماشي كلشي بطبيعة الحال، بعض الإخوان كيوصفوه بواحد السوداوية هلامية مجال إلى هو ما فيه والو، هاذ قطاع الصحة هو الذي يتصدى للجائحة، وهو الذي عاج عشرات الآلاف ممن أصيبو بمرض "كوفيد-19"، بفضل أطبائه وأطره وإدارته ومسؤوليه، في القطاع العام والقطاع الخاص، في القطاع المدني والقطاع العسكري، فذاك الشيء اللي تحقق راه هو دليل على أن الإطلاعية غير منطقية وغير معقولة وغير صحيحة، وماشى صحيح اليوم أنه المستشفيات ديالنا متجاوزة كلها إلى آخره، وربما بعض المستشفيات، ولكن على العموم راه أنا اعطيتكم الرقم وهو رقم رسمي، 36% ديال الأسرة ديال الإنعاش اللي الآن.. المرصدة للمصابين "بكوفيد-19" هي اللي مملوءة، وقلت صحيح 36 راه عندك الإحصائية يوميا كتصدر، بالشفافية، يوميا كتصدر. صحيح أنه..

السيد الرئيس:

نظمو الحوار ديالنا، الله يخليكم.

دبا تصنتو للسيد رئيس الحكومة.

ملي كنتو كنتدخلو ما كانش كيقاطعكم، الآن من الواجب تصنتو له بدون..

السيد رئيس الحكومة:

وغير صحي أيضا أن الأوراش التي تحدثت عنها ليس إلا كلاما كتب في برنامج أو أقوله، هو إنجازات على الأرض، لأن الناس اللي تلقاو الدعم، هاذوك 6 مليون اللي تلقاو الدعم راه 6 مليون تلقاو الدعم، واليوم الناس ديال السياحة اللي كيتلقاو الدعم راه كيتلقاوه شهريا، هاذو فلوس، وهاذو أشخاص، وهذا إنجاز. يمكن تقول لي ما كافي، تقول لي بقاي واحد 5% ولا 4% ولا 10% خصنا نلتفتو لهم معقول، ولكن 90% راه نجحنا فيها. ما يمكنش، بالعكس..

وعندما أقول، وعندما تحدثت على البرنامج ديال الماء وقتها هو اللي تحقق ويمكن نعطيك الأساء ديال السدود سنة بعد سنة اللي دخلت

رئيس حكومة وبغيتو أنا نكون مسؤول عليها أنا مسؤول.

ولكن راه العالم كلو هو هذا، الدول الشريكة عندهم عجز، عندهم انكماش اقتصادي 12%، 11%، 10% كاع اللي وصل فيهم ناقص 7.8%، واحنا عنديرو ناقص 5.6%، هذا نجاح فحد ذاتو.

الدول التسريحات ونسب البطالة راه فلكية، أمريكا هاذي منذ شهرين أو ثلاث أشهر 30 مليون عاطل جديد، 30 مليون، قد الشعب المغربي. إلى جينا نحسبو شحال قد خاص يكون عندنا خاص يكون عندنا 3 ولا 4 ديال الأضعاف ديال هاذ الشيء اللي تزداد، مع أنه اليوم راه واحد المذكورة ديال المندوبية السامية للتخطيط، فقدنا من شتنبر 2019 إلى شتنبر 2020، 588 ألف، نصف مليون تقريبا.

صحيح احنا ما بغينا حتى نصف مليون تقبلوه، ولكن واش أنا اللي وقتت قطاع السياحة؟ واش أنا اللي وقتت التصدير؟ أنا اللي وقتت الطيران ما يطيرش؟ ماشي أنا اللي درت هاذ الشيء، هاذي جائحة أثرت في الاقتصاد العالمي وتوقفت عدد من الأنشطة، وتوقفت الأمور. احنا كندبرو النتائج ديالها.

بالعكس، الحكومة نجحت لأن استطاعت على الرغم من هاذ الظرفية الصعبة باش نخرج منها بنتائج - إلى بغينا نقولو - أقل ضغطا وأقل خطرا. بالعكس تماما.

ولذلك أنا نقول لكم بصراحة، بصراحة، هناك واحد بعض الإخوان، بعض الإخوان، دارو واحد الخطاب عدي، فيها واحد الأحكام مطلوقة على عوانها، نقول مثلا لا تعليم، لا صحة، لا صناعة، وهذا ماشي خطاب يمكن يتفهم، أنا نقول لكم راه حتى واحد ما غيتعاطف معه، لأن المواطنين على الأرض كييعيشو، كاي مشاكل وكاي إنجازات، هذا حتى واحد ما يفهمو، وفي غياب المعطيات.

احنا كنعطيوكم أرقام، اعطيونا أرقام بديلة. الكلام العام دليل على العجز عن إعطاء أرقام بديلة أو تحطيم هاذ الأرقام، مع أن هاذ الأرقام راه كنعطيها مؤسسات إما وطنية أو دولية مستقلة عن الحكومة، كاع ماشي ديال الحكومة، خليو كاع هاذ الحكومة في التيساع، فهمتيني؟

أما.. دبا أنا يمكن نقول شي وحدين ما عندهم معلومات وإن البرلماني خاص يكون عنده معلومات، ما كاي باس يكون شي حاجة، ولكن اللي في الحكومات متعاقبة 14 سنة وربما 16 سنة وعارف الواقع، هذا خاص يكون الخطاب ديالو أكثر موضوعية وأكثر اتزاناً. من جهة، أولا، كيغرفو الحقائق كيغرفو التطور كيفاش، ثانيا، لأنهم حتى هم جزء مسؤولون عن جزء من مغرب اليوم، حتى هما مسؤولين عن جزء منو.

أنا اليوم غادي.. الأطباء غادي تقول لي عدد الأطباء تقول لك إيه، ولكن الطبيب اليوم كيتصنع اللي دخل لكلية الطب هاذي 8 سنين، 9 سنين ولا 10 سنين، ويخرج. شكرا.

تفضل، استأنف الجواب ديالك، تفضل.
تفضل السيد الرئيس كمل الجواب ديالكم، الله يخليك.

السيد رئيس الحكومة:

وأيضاً قلتو بأن الحكومة فقدت ثقة الشعب، أنا ما عرفت منين جاتكم هاذ الإحصائيات، من يقول بأن الحكومة فقدت ثقة الشعب؟ شكون قالها؟ وفين هاذ الاستطلاعات ديال الرأي؟ وشكون هذا اللي غادي يقولها؟

واخا طيب، إذا كان هاذ الشئ صحيح، علاش انتوما كأحزاب بغيتو تراجعو قاعدة احتساب القاسم الانتخابي بطريقة غريبة وعجيبة غير موجودة في دولة في العالم ولم يسمع بها أحد من قبل، ولم تكن قط؟ إذا قلنا هاذ الشئ نمشيو للانتخابات بوجهكم احمر وانتوما مرتاحين، ماشي تقطعو تفصلو في القانون الانتخابي، إلى كان هاذ الشئ، إيوا هذا هو المصدق الحقيقي ديال الثقة ديالكم بأن الشعب فقد الثقة في هاذ الحكومة، وإلى درتوها أنا نصفق لكم.

وعندما يقول البعض، الله يجازيك بخير، بأن الحكومة لا تفكر إلا بأصحاب رؤوس الأموال الكبرى. طيب أسيدي دوزو لنا قانون الإثراء غير المشروع، يلاه، دوزوه بسرعة فهاذيك الغرفة والغرفة الثانية وهنيونا، وثبتو العكس.

أنت عارف مع من كتهضر، غا ما تدخلش راسك فواحد الحاجة اللي ما كنتعنيكش.. إيوا شفقي دبا؟

وعلى عكس بعض الإخوان، اللي دواو على المشاورات، هاذ الحكومة دارت مشاورات موسعة، طويلة ومستمرة كاع، مع كلشي لأن عندنا الغرف المهنية وعندنا المهنيين وعندنا الجمعيات، عندنا المؤسسات، عندنا الأحزاب السياسية، عرفتي ذاك الشئ كثير، وكنتلقى مذكرات إلى الآن يومياً، مذكرات، وكلشي غندرسوه وكونجوهو للقطاع المعني، وكونجوهو المسائل اللي كنتعني المالية كونجوهوها للمالية كلها.

انتوما عرفتو راه درت لقاء مع الأحزاب السياسية مع النقابات مع الغرف المهنية، مع الغرف، وقلنا لهم اعطيونا مذكرات، تلقينا مذكرات، طلبنا منكم مذكرات فيما يخص خطة الإقلاع الاقتصادي أو إنعاش الاقتصاد، وهاذ المذكرات عندنا اللي اعطاونا بطبيعة الحال، تلقينا 23 مذكرة من الهيئات اللي استقبلتهم، ولكن تلقينا عشرات المذكرات والمراسلات من محن وتمثيلات محن أخرى وغيرهم، وراه دبا خاص دبا ذاك الشئ اللي عطيتو لنا وقلتو لنا خاص تجيو وتقولو واش كاين فهاذ مشروع قانون المالية ولا لا، واش كاين..

وبالمناسبة، واش كاين خطة إنعاش الاقتصاد بلا قانون المالية؟ لا يمكن لأن إلى فيه إجراءات خاصني ضمنها في قانون المالية. دبا مرة كتقولو لي فاش جنبنا مشروع قانون المالية التعديلي قلتو لنا اخذتو المذكرات وذاك

للخدمة، وهاذ السنة هاذي 5 سدود، ها هي غادي تقولها لكم: سد "دار خروفة" بالعرانش، سد الشريف.. لا، لا هاذ السنة، "الشريف الإدريسي" بتطوان، "تمالوت" بميدلت، "تمقيت" بالراشيدية، "ولجة السلطان" بالخميسات، و"ميشلفن" بإيفران، هاذي هاذ السنة، ونعطيكم الأسماء ديال السنة المقبلة والسنة الأخرى، وتراقبو. راه كاين.. واخا ما تدارش قبل.

السيد الرئيس:

لا أرجوكم، الله يخليك، راه كاين شي حاجة..

السيد رئيس الحكومة:

ما كاين باس.

السيد الرئيس:

قال لك ما كاين باس.

المستشار السيد عبد الصمد مري:

السيد الرئيس:

كاين تداول هاذ الجلسة ما بين البرلمان والحكومة، ما بين السيد الرئيس والمستشارين والمستشارات البرلمانين. هاذ التداول يجب أن نحترمه..

السيد الرئيس:

صحيح. واضح.. صافي، شكرا السي عبد الصمد.

تفضل السيد الرئيس، تفضل، استأنف الجواب ديالكم.. أرجوكم نقطة نظام معقولة في محلها. ولكن أتم تقاطعون السيد رئيس الحكومة، لا ما كابينش، بدون مقاطعة، كل واحد ياخذ حقو في الكلام، يقول ما يشاء، ولكن لما كيحي الوقت للإناصت للآخر نتصنتو ليه، راه كاين شي حاجة اسميتها آداب الحوار، أرجوكم.

تفضل السيد الرئيس، تفضل.

أرجوكم أستاذ.

السيد رئيس الحكومة:

انتوما خاطبتوني، أنت تخاطبني وأنا ما نخاطبكش..؟

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، السيد الرئيس، من فضلك السي.. ما عندكش الكلمة..

السيد رئيس الحكومة:

ها احنا أسيدي، غير وقف لنا ذاك العداد وصافي.

السيد الرئيس:

تفضل، السيد الرئيس.

ما يحتاج حتى شي واحد يقري شي واحد، لأن عندنا معايير محددة، فهميني؟ أقل من 25 حالة جديدة في الأسبوع لـ 100.000 نسمة، قل من 50.000 حالة جديدة لـ 100.000 نسمة، أكثر من 50.000 حالة جديدة لـ 100.000 نسمة، ساهلة، وكل واحد يعرف واش غادي نسدو شوية ولا غادي نسدو بزاف ولا غادي نخليو ولا غنطو ولا أسمو.. ما كاينش شي حاجة اللي تدوخ فيه.

أحيانا نكون بؤر صغيرة داخل المدن وفي بعض الأحياء، لا تؤثر على الوضعية الوبائية ديال المدينة كلها، ولكن هي مقلقة، فكتلجأ السلطات الإقليمية أو المحلية اللي عندها الصلاحيات وفق المرسوم بقانون اللي صدرناه في الأول، وبالمناسبة المغرب هو من أوائل الدول اللي دار تدبير ديال الجائحة في البعد الترابي بقوة، وفهناك المرسوم بقانون اللي درنا في مارس، من تما أسمو.. وباش نأكد ثاني هاذ القضية ديال أن المغرب الحلول ديالو راه مغربية. صحيح نستافدو، ولكن احنا ما كنقلو من حتى شي حد، كنستافدو، ولكن احنا عندنا الهيئات ديالنا، عندنا الثقة في الخبراء ديالنا، عندنا الثقة في الأجهزة اللي كتراقب وتعطينا الأرقام، عندنا الثقة في الناس اللي كنتشاورو معهم وأسمو.. ويتخذ المغرب قراراته انطلاقا من هذا.

بعض المرات كنديرو شي قرار بحال القرار ديال شي دولة أخرى، وارد، نادر، قليل، ولكن بزاف ديال القرارات سبقنا فيها العديد من الدول اللي هي متقدمة، وخصنا نعرفو بهاذ الشي.

إذن المعيار ديال إغلاق مدن دون أخرى أحياء دون أخرى هو معيار عموما موضوعي، ولكن فيه واحد الشوية ديال التقدير ديال السلطات الترابية، حتى هو كيبيغي واحد الشوية ديال التقدير لأنه هو عندو مسؤولية ثاني، ولكن هاذ التقدير في واحد الحدود، ولكن نقولو كاع دبا شي نهار واحد الحي درنا التشديد ديال الإجراءات وكان فيه مبالغه، واش اللهم نحيمو ريوسنا ونحيمو الأهل ديالنا ونحيمو الناس ديالنا أحسن، ولا نتساهلو ونقولو لا خلي هذا وتتساهلو نتساهلو حتى تخرج لنا شي كارثة؟

التشدد في الاحتياط ليس دائما مذموما، لأن – كما قلت في البداية – احنا ما عارفينش ميزان هاذ الفيروس، احنا أشنو احنا؟ البشرية ما عارفاش. الناس كلهم في العالم راه شفتو في بعض الدول الصراع اللي كاين بين الجهات الصحية نفسها، شي كيتهم شي، شي كيصدر كتب على شي، شي كيدير حوارات على شي، شي كيقول انت ما عارفش والآخر كيقول له انت ما فاهمش إلى آخره، لأن الفيروس محير، ذاك الشي علاش قلت يكون عندنا التواضع، أشنو معنى التواضع؟ في الانتقاد ديال الإجراءات ديال السلطات الصحية والسلطات الأمنية والسلطات الترابية وديال الحكومة، نكونو متواضعين، نقول "في رأيي كون درنا هاذ الشي كان أحسن"، ماشي كتنزل عليه بحال إلى هو عندو الباطل، بحال إلى هو دار جريمة، هو غير إجراءات لحماية الناس، فهذا هو التعاون، نتعاونو، الرأي الانتقاد مرحبا به، ولكن باعتدال، يكون عندو واحد المنطق، الواحد دائما

الشي اللي قلنا ما دخلتوهش في قانون المالية. فاش جينا دبا قانون المالية كتقولو لنا راه اتنوما كتنذرو غير بقانون المالية، دبا خص واحد الانسجام في الخطاب، خص الانسجام في الخطاب.

الحكومة تحرص على الحوار مع الجميع وتلقت المذكرات، وأنا نقول لكم احنا اعطينا اهتمام لجميع المذكرات أو المراسلات التي نتلقاها، وعندني واحد الفريق في الرئاسة مشغول غير معها، كيجمعها، كيصفها، كيخرج منها المقترحات، وكنصيفطوها للقطاعات المعنية. وقبل مشروع قانون المالية هذا قبل الإعداد ديالو اتفقت مع السيد وزير الاقتصاد والمالية نصيفط له المذكرات الأصلية كلها، وطبعها في مجلد كلها جمعناها، وصيفطها لوزير الاقتصاد والمالية إضافة إلى ما أرسلت له من قبل ديال المقترحات المتضمنة باش هو إلى بغا يرجع لها من طرف الفريق ديالو إلى آخره.

فلذلك هاذ الشي غير صحيح، هذه الحكومة هي حكومة الإنصات والحوار فعلا والإنجاز بعد الإنصات والحوار.

إيوا بطبيعة الحال كاين بزاف ديال الأمور. المهم غادي نرجع لبعض الملاحظات اللي هي أكثر تقنية.

التصنيف الائتماني السيادي للمغرب اللي قال السيد المستشار بأنه انخفض، فعلا. وكالة (Fitch) خفضت التصنيف الائتماني السيادي ديال المغرب من درجة الاستثمار (Investment Grade) وخفضتو من BB- إلى BB+، ولكن خاصنا نعرفو واحد القضية، أولا المغرب هو البلد الإفريقي الوحيد اللي عندو لدى (Fitch) (Investment Grade) اللي عندو هاذ الدرجة هاذي الوحيد.

ثانيا، خاصنا نعرفو بأن راه كاين واحد الوكالة أخرى (Standard & Poor's) راه تعرفوها حتى هي عندها (Investment Grade) وحتى هي المغرب البلد الوحيد اللي عندو هاذ الدرجة عند وكالة (Standard & Poor's) وفي تقريره الأخير احتفظت للمغرب بهاذ التصنيف، الوحيد في إفريقيا.

صحيح لأن ظروف ديال الجائحة اللي أنا والله ما مسؤول عليها، متيقين ياك؟ هاذي بعدا تيقوني. هاذ ظروف ديال الجائحة طبيعي غادي يتأثر، ولكن خفضنا التأثيرات ديالها لم تكن كافية هاذ تخفيض التأثيرات، ولكن، إن شاء الله، في المستقبل غادي تكون كافية.

السؤال الثاني، أنا كنشكر الفريق المعني لأن كانت مداخلة، واخا هو في المعارضة، ولكن كانت مداخلة أكثر موضوعية، على الأقل كاين وسائل تقنية اللي هي خاصنا نعرفو أشنو هو اللي وقع واشنو اللي خاصو يوقع.

المعيار في إغلاق مدن دون أخرى هاذ الشي راه ماشي كنفيقو في الصباح كتقولو يالاه سد أسيدي هاذيك، كاين أرقام، كاين تقييم أسوعي وتقييم كل أسبوعين، وباش اتنوما المواطنين والمواطنات وأيضا البرلمانين تشاركو ذاك التقييم راه وزارة الصحة إضافة إلى المذكرة اليومية اللي كتنصدر، كتنصدر تقرير كل أسبوعين فيه تقييم ديال أسبوعين، ومنو غادي تعرف،

أطر تربوية، أطر إدارية اللي خدامين في التعليم وخدامين مركزيا وإقليميا ووطنيا وعلى مستوى المدارس، ويضحيو هاذو على الأقل نقولو التعليم ناقص شوية، عندنا شي قصص هنا إلى آخره، أما نسودو كلشي حتى هما كبحسو بربوسهم بحال إلى محكورين، وهذا غير منطقي وغير معقول، بالعكس.

فلذلك، جميع المؤشرات فيما يخص التعليم أيضا متواصلة، وهذا الورش اللي بديناه اللي هو ورش تطبيق وتزليل مقتضيات القانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين، هذا ورش مصرين عليه وغادي نستمر فيه، على الرغم من الظرفية ديال الجائحة، ولذلك زدنا في المناصب المرصدة للتعليم هذه السنة، زدنا غير الأساتذة أطر الأكاديميات 2000، ومن غير الإداريين حتى هما، والتعليم الأولي اللي هو الورش الأساسي لأن دبا كلين تصور متكامل ينطلق من الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 التي أعدتها المجلس الأعلى للتعليم.

ولذلك، الاهتمام بالتعليم الأولي في حد ذاته والأرقام ديال التعليم الأولي انطلقنا فاش جينا لقينا 50% من الأطفال في التعليم الأولي أقل من 700.000 في التعليم الأولي، تقريبا 700.000 ألف أخرى خارج التعليم الأولي. يعني أقل من 50% اللي كانوا في التعليم الأولي، دبا الآن وصلنا ما يقرب من 74%، كل سنة كزيدو، وهذا واحد الجهد كبير لأن إلى استطعنا نعمو التعليم الأولي غادي نفعو واحد المنفعة كبيرة الجودة ديال التعليم، وهذا مهم لأن بالدراسات أثبتت أن جودة التعليم مرتبطة جزئيا بالتعليم الأولي، مرتبطة بأمور أخرى ولكن مرتبطة أيضا بالتعليم الأولي، وبلا ما نقول ثاني "تيسير"، راه اتنوما شفتو، "تيسير" كانوا تيستافدو منو 700.000 و لت 2 مليون و 100 ألف، واش هاذيك قفزة كلها ما كتسوا والو؟ ما درنا والو؟ غير أرقام، ولكن 2 مليون ديال الأطفال العائلات ديالهم كيتوصلو بالدعم ديال "تيسير"، وهذا شيء مهم.

شيء آخر، مؤشر ممارسة الأعمال (Doing business) كاف، في 2010 كنا في المغرب في الرتبة 128 اليوم في 2019 في الرتبة 53، رغم أن الدول تزدادو، كيزيدو الدول واحنا كنتحسنو، ونتمناو على الله في هاذ السنة نوصلو 50 أو السنة المقبلة. احنا قلنا 2021 غادي نوصلو 50، كنا كتنماو 2020 نوصلو 50، نشوفو. وإلى ما وصلنا في 2020 غنوصلو في 2021 نكون الخمسين الأوائل في العالم في مجال ممارسة الأعمال وتسهيل المناخ على المقاولات وعلى الاستثمار، وهذا في حد ذاته كيشجع التشغيل وكيشجع المقاولو وكيشجع كلشي، راه داخل فشحال من مستوى.

إذن.. وبغيت نذكر في قضية التشغيل لايد أن أذكر بإجراء دخل في هاذ مشروع قانون المالية ذكر به السيد الوزير، وهو أنه اتخذ إجراء في مشروع قانون المالية 2021 ديال دعم تشغيل الشباب من خلال الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل ولمدة 24 شهر بالنسبة للأجور المدفوعة من طرف جميع المقاولات للشباب أقل من 30 سنة.

يخلي خط الرجعة، وربما هاذ الانتقاد اللي قال راه ما عندو أساس، راه عندنا في اللجنة العلمية الموجودة اللي فيها 20 شخص تقريبا، راه فيها ناس اللي خدمو في هاذ الشئ ديال (la virologie) ديال (l'infectiologie) وديال (l'épidémiologie) 30 عام وهو ما خدمتهم هاذي، واجهو أوبئة أخرى، لأن هذا وباء صحيح أنه غير مسبوق من حيث الشراسة ديالو ومن حيث الامتداد ديالو، ولكن راه كل عامين ثلاث سنين كيجي واحد البواء إلى آخره شبيه به، ولكن واحد الشبه صغير جدا، فلذلك إذن هاذ المسألة.

المسألة الثالثة مرتبطة بالمديونية، صحيح أنه المديونية عندنا طلعت بما يقرب من 12 نقطة بين 10 و12 نقطة تقريبا، غير فهاذ الجائحة، ولكن إلى شفتو العالم راه المديونية العالمية ارتفعت بشكل كبير جدا، وإلى شفتو الكثير من الدول الشريكة لنا والدول الكبرى ارتفعت المديونية بالضعف ديال هاذ الشئ اللي ارتفعت به في المغرب، غير فهاذ المرحلة، وبما أن احنا متحكمين في المديونية قبل، ما نساوش هاذ الشئ، راه في التقارير كلها بما فيها الدولية تشيد بالتحكم ديال المغرب في المديونية قبل الجائحة بطبيعة الحال، بالعكس أكثر من هذا درنا واحد المنحى تسطيحي ديال المديونية ما بقاتش كتزيد النسبة ديالها، نسبة المديونية من الناتج الداخلي الخام، وفي 2019 بدينا قلبنا المنحى وأصبحنا في منحى تراجع ديال نسبة المديونية، جات هاذ الجائحة زدنا. بغيتو تحسبه علي أنا ما كلين باس، أنا كاع ذاك الشئ قابلو، ولكن، إن شاء الله، عندنا خطة ابتداء من 2022 غادي يبدا المنحى التراجعي ديال المديونية، لأن المهم هو الصلابة ديال الأسس ديال الاقتصاد الوطني، الصلابة ديال أسس الاقتصاد الوطني، أنا نقول لكم، هي المهمة، وهي راه مضمونة، إن شاء الله.

النقطة الثالثة، الأرقام ومضاعفة الميزانيات، اسمحو لي نقول لكم راه الأرقام واضحة، حتى واحد ما يقدر يقول.. يمكن نقولو لي زدنا في الميزانية ديال الصحة، ولكن الخدمات ما تزدادش بحال الميزانية، أنا متفق معكم، ولكن زدنا في الميزانية ديال وزارة الصحة، الحكومة في 2007-2011 بالمقارنة الآن ثلاث مرات باش تزداد ميزانية وزارة الصحة.

والمناصب المالية المرصدة لوزارة الصحة زادت بثلاث مرات، أنا فاش جيت ف 2017 كانت 17.000، حولنا ل 4000، دبا السنة المقبلة 5500، من 17.000 ل 4000 حسبو شحال هاذي، راه أكثر من الضعف، ودبا الآن غادي نزيدو ل 5500، هذا جمد كيتدار، نقول لكم راه طبيعي يكون ما كافيش، دول كبرى الآن تئن منظومتها الصحية تحت الضغط ديال كوفيد وما فوق كوفيد. غير شوفو ودخلو للأنترنيت راه غادي تشوفو كلشي.

في التعليم، نفس الشيء، الجهد اللي تدار جمد كبير وغير مسبوق والدليل على أن الكلام اللي تقال بأن ما تدار والو في التعليم دليله أن كثير من الأسر ولت الآن كترجع للتعليم العمومي، وهذا دليل على المصدقية ديال التعليم العمومي، والله يجازيكم بخير راه التعليم العمومي كيسمعوكم ناس

والخطوات المتخذة لمحاصرتها.

إلا أن الكيل قد طفق، إلى درجة صعوبة تبديد كثافة الضباب أمام رؤية غير مستقرة وغير واضحة، لعدم انسجام الإعلانات التي تبثها مختلف أجهزة الحكومة، اعتمادا على مقارنة أفراد بعض أجهزة الحكومة بالقرار، وهيمنة التمرکز - في ظل دولة ممرکزة أصلا - ووقف العمل بكل ما تم إحداثه وتأسيسه انطلاقا من دستور 2011 من جماعات تربية ودور المجتمع المدني كمؤسسة فاعلة، مما أدى إلى التردد وضبابية القرارات وضعف التواصل، ناهيك عن ارتفاع نسبة البطالة إلى غاية اليوم بما لا يقل عن 15% كسبة عامة.

ومن جهتنا في حزب التقدم والاشتراكية، وأكبنا كذلك، كفاعلين سياسيين، تطور هذه الحالة منذ اندلاعها، من خلال البلاغات الأسبوعية للمكتب السياسي وقرارات اللجنة المركزية وتفعيل كل آليات التواصل والتعبئة من أجل خلق ديناميكية جماعية تدعو إلى الوحدة والاتحاد وجعل التضامن والعمل الجماعي المشترك قاعدة للنجاح الجماعي في مواجهة الجائحة. كما أكدنا من خلال وثيقة الحزب التي أصدرها إبان الحجر الصحي على الدور الرائد للدولة في بعث الروح في الاقتصاد الوطني والاعتماد على الصناعة وعلى المهن الجديدة ودعم المقاول المغربية مع الاستفادة من استثمار عمومي قوي.

السيد رئيس الحكومة،

نحن بالتأكد نتفهم أن الأزمة غير مسبوقة، وأن التدابير والإجراءات المتخذة تطبعها الآنية والاستعجال في المرحلة الأولى، لكننا لا نفهم غياب التقييم المستمر والمفتوح، بل نفاجا كل مرة بالإعلان عن التدابير المتخذة في آخر لحظة، وطبيعتها التجزئية، التي تغيب عنها اللمسة الحكومية المنسجمة والقوية.

كما أننا لا نفهم ارتباك التواصل في تدبير الأزمة دون الإشراك الحقيقي للمواطنين في بلورة القرارات وتملكها الحقيقي، وفهمها والتحفيز على المشاركة الواعية والمسؤولة للجميع، وخصوصا المجالس المنتخبة التي تم تعطيلها لمدة. ونحن نتفهم الرهان على صحة المواطنين أولا، ونتفهم مراهنتكم على رفع الضغط الصحي على المنظومة الصحية - التي كانت مرتبكة أصلا - لكننا لا نفهم التردد الحكومي في تعزيز المستشفى العمومي ورفع من مكنته وتقوية التكوين وتحسين ظروف الولوج إلى الصحة كما ونوعا... وتحسين الحكامة واستغلال ظروف الأزمة لتحقيق رجة قوية وحقيقية في القطاع.

من جهة أخرى، لا نشك في أن هناك ارتباطا وطيدا، بل هيكلية، بين المدرسة والحياة داخل المجتمع، بمختلف امتداداته الاقتصادية والحياتية.

ومن هنا، نتفهم حاسنتكم في التنويه بالتعبئة الإيجابية لإنجاح دخول دراسي استثنائي بكل المقاييس، فحق لنا مساءلتكم: هل بالفعل تم الإعداد لدخول مدرسي وجامعي استثنائي بما يفرضه تبعات الجائحة؟ لذلك، لم نفهم كيف تمت مأسسة عملية التعليم عن بعد كمكمل للتعليم

دبا كانت هادي غير للمقاولات الجديدة عندها 5 سنين عندها هاد الإجراء هذا. دبا الآن هاد الإجراء غادي يتعمم على جميع المقاولات. اللي خدم شي واحد شاب أقل من 30 سنة عندو الإعفاء لمدة 24 شهر من الضريبة على الدخل، وهذا إجراء لتشغيل الشباب لأن الشباب هوما إلى بغينا نقولو هما القوة الحقيقية ديال البلاد، وهوما الأكثرية والأغلبية، الشباب كيشكلو الآن هاد الأغلبية، وخصوصا الشباب اللي كيخرجو من الجامعات، كيخرجو من المدارس العليا، كيخرجو من التكوين المهني، وهذا إجراء، إن شاء الله، غادي يؤثر في التشغيل وغادي واحد الفرصة لهاد الشباب باش يلقاو الطريق إلى المجال العملي.

أريد أن اشكر جميع الإخوان والأخوات أيضا على تدخلاتهم، وأعيد وأكرر مرة أخرى هذه الجائحة هي غير مسبوقة، تحدي كبير للعالم وتحدي كبير لبلادنا، التأثيرات ديالو صعبة مقلقة على المستوى الصحي، مقلقة على المستوى الاقتصادي، مقلقة على المستوى الاجتماعي، خصنا كلنا نديرو اليد في اليد ونعملو جميعا باش نواجهو هاد الجائحة، ونحميو بلادنا ونحميو الأحباب ديالنا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا لكم جميعا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

المرفق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

1. مداخلة المستشارين السيدين عبد اللطيف أعمو وعدي شجري:

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة الشهرية لتقديم "أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة"، في محور: "السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا".

لقد واكب جلالة الملك تداعيات هذه الأزمة منذ اندلاعها في شهر مارس الماضي، وبعد الإعلان عن تأسيس واحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا. كما ضمن توجيهاته السامية الخطاب الافتتاحي للدورة البرلمانية الأولى من السنة التشريعية الخامسة، والتي تلتقي مع مضامين خطاب العرش وخطاب ذكرى 20 غشت الأخيرين.

كما أننا، كبرلمان وكأحزاب سياسية، وأكبنا عن قرب تداعيات هذه الأزمة، وتطورها والمبادرات التي كانت تقوم بها الحكومة والإجراءات

الجوهر واستغلال الفرص المتاحة التي وفرتها مختلف مكونات المجتمع واستخلاص العبر من قيم الصبر والتضامن والاستماتة في التحدي ورفع الرهانات والتحديات بصبر وثبات.

لكن المؤشرات التي ما زالت تطفئ على الساحة تفيد بأن:

- ميزانية الصحة لن تتعدى بالكاد 7% من ميزانية الدولة خلال سنة 2021، مع العلم أن منظمة الصحة العالمية توصي بنسبة توازي أو تفوق 10%؛

- الأرقام الصادمة حول البطالة ما زالت تعرف الارتفاع، منذ فبراير الماضي، وتحدث عن خسارة ما يقارب مليون منصب شغل؛

- التجاهل الكلي لعدد من المهن المتوقفة كليا أو جزئيا قائم، كقطاع الصناعة التقليدية وعدد كبير من المهن الحرة؛

- تفاقم الضغط الجبائي وعدم استقرار النظام الضريبي، ساهم في تأزم الوضع، ويهدد المقاول الوطنية، خصوصا الصغيرة منها والصغيرة جدا والمتوسطة؛

- تفاقم آجال استحقاق الديون لم يسبق له مثيل؛

- صعوبة ولوج المهنيين والمقاولات إلى التمويل ما زال طاغيا، مع استمرار تراجع مساهمة القطاع البنكي في الجهد الوطني، في الوقت الذي كان فيه من المفروض أن يكون التفكير منصبا حول دعم القروض بدون فائدة وخلق انسجام وتكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية والتحكم قدر الإمكان في مديونية الخزينة حتى لا تكون الجائحة سببا لزعزعة المنظومة المالية والاستقلال الاقتصادي؛

- غرض الطرف عن استحواذ وهيمنة حصة الشركات الكبرى من الدعم ونسيان المقاولات الصغرى والهشة أو تجاهلها يظل مهيما.

السيد رئيس الحكومة،

إننا نخاف من المبالغة والإفراط في التفاؤل، وهو ما كاد يغطي على جل أجوبتكم وتصريحاتكم وتدخلاتكم. ونخشى أن يترتب عن ذلك التغطية عن المشاكل الحقيقية وترك رهانات المرحلة وتحدياتها الكبرى جانبا، مما قد يؤدي إلى استفحال الأزمة وضياح الوقت والفرص الثمينة التي قد لا تعوض.

ونظن أن الإفراط في التفاؤل في جو تتناسل فيه النقاشات الهامشية سيساهم بشكل كبير في هدر الزمن التشريعي، ويمنع التركيز على لب المشاكل وجوهرها والانصراف إلى القشور والهوامش.

ومن خلال هذه التساؤلات كذلك، ننتظر منكم الجواب حول الأوراش اللازمة والتدابير الضرورية في المجالات التي تدخل ضمن الأولويات المعلنة: وخصوصا في المجال الاجتماعي، حول تعميم التغطية الصحية لجميع المغاربة، والتأسيس لعقد اجتماعي جديد، حيث نعتقد من وجهة نظرنا أن الأمر يتطلب تعبئة وطنية شاملة، لأن المسؤولية مشتركة.

الحضور، خصوصا في مغرب الهامش وبالمناطق القروية والجبلية، في غياب القاعدة الرقمية اللازمة والضرورية، والتي ستمكن من دعم النسيج الاقتصادي والإنتاجي بدعامات إضافية للتنافسية.

نحن نتفهم منطق التوازن بين الحفاظ على الأرواح والحفاظ على الأرزاق واللجوء إلى تجنيد الآلة الإنتاجية لتحريك عجلة الاقتصاد والحفاظ على مناصب الشغل، لكننا لا نفهم ضعف التواصل والتنسيق مع الوحدات الصناعية والفلاحية، ومع الغرف المهنية ومع الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتفادي التركيز الوباي (clusters) داخل القطاعات الإنتاجية، والعمل على توفير الحماية الاجتماعية للعاملات والعامل، مع وضع بروتوكول صحي لحمايتهم بمواقع العمل، خصوصا مع ظهور عدد من البؤر الصناعية في مجموعة من المقاولات والضيعات والوحدات الصناعية، وبالخصوص في المدن الكبرى.

ومن جانب آخر، نتفهم الجهد المبذول من طرف الحكومة لمواجهة جائحة كورونا، بدعم العديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت في حاجة ماسة لتدخل الدولة من أجل تخفيف الأضرار، بجانب تخصيص الدعم الاجتماعي لحوالي ستة ملايين شخص في فترة الحجر الصحي، لكننا في نفس الوقت، لا نفهم إغفال الحكومة لعدد من الفئات التي هي في حاجة حقيقية للدعم وللعديد من الأنشطة والخدمات، التي لم تتلقى أية إشارة مطمئنة، ولو نفسيا، حيث ما تزال شرائح واسعة وفئات اجتماعية ضعيفة تعاني بشدة، وفي صمت.

نحن نتفهم كذلك إشاداتكم بالنجاحات الجماعية، التي تستحق الثمين، لكننا لا نفهم عدم انتباه الحكومة إلى وضعية الجماعات الترابية، التي انخفضت مواردها، وتقلصت أنشطتها جراء الجائحة.. والتي لا يمكن النظر إليها كوحدات لتأمين خدمات القرب فحسب، بل كضامن أساسي لتكثيف فرص الاستثمار وكأداة للتخفيف من حدة العجز الاجتماعي... وكان الدولة مركزيا، لم تنتبه خلال تدبيرها للأزمة الصحية من المركز، للأبعاد الإيجابية في تفاعل الجماعات الترابية معها!

وبالتأكيد، نحن نواجه أزمة وكرثة وبائية ذات بعد عالمي، لكننا لا نفهم استمرار الأعطاب البنوية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي. وهي الأعطاب التي يظهر أنها تتحداكم كحكومة، وأتم عاجزون عن مواجعتها.

السيد رئيس الحكومة،

انطلاقا من هاته التساؤلات، كنا ننتظر من الحكومة أن تضع أمام البرلمان تقييما موضوعيا ودقيقا لحالة الطوارئ في جوانبها الصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والنفسية.

هذا التقييم الموضوعي الذي كنا ننتظره، محلا لمختلف مراحل الأزمة، في إخفاقاتها وفي نجاحاتها، بعيدا عن لغة الحشوب، والتنافسية والاحتجاجية والتبريرية، بين الأجنحة المكونة للحكومة... لأنكم تخاطبون الشعب من خلال مؤسساته. وهو ينتظر منكم الجرأة في التفكير والفعل والعمل وتناول

الأزمة بطريقة مبدعة وخالقة وإصلاحية ديمقراطية، وأمام تحدي بناء مشروع وطني ضخم وغير مسبوق. وهو ما يحتاج إلى تغيير في مناخ العمل وفي فلسفة التدبير العمومي.

إنكم أمام تحدي إنجاز شركات وطنية حقيقية بين القطاعين العام والخاص، وأمام تحدي توجيه الاستثمار العمومي لدعم المقاولات المتوسطة والصغرى، وتحدي الاستفادة من الطاقات المغربية المتنوعة والمتعددة المشارب والجذور والثقافة والانتماء الحقيقي إلى الوطن، باعتبار أن المرحلة هي لتجميع الجهود الوطني وتوجيهه نحو التنمية الشمولية إداريا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا.

لأن المغرب يوجد في موقع يحظى فيه بامتياز، يجعله قادرا على إنتاج سياسات للاستثمار وشركات قارية ودولية واعدة.

وأكبر ربح يمكن أن يترتب عن الخاتمة الراهنة، وما بعدها، يمكن بالتأكد في وضع استراتيجية مع الشركاء الوطنيين والدوليين بهدف إنجاز هذه المرحلة الحساسة في تاريخ المغرب الحديث.

لأن التدابير المقترحة التي يمكن أن تكون في صميم الأولويات تنطوي على أبعاد استباقية ترمي إلى تحويل أزمة كورونا إلى قدرات وإمكانات خلاقية وإلى نقطة انطلاق جديد.

- فالمغرب اليوم أمام سياسات ملهمة للتفكير الإيجابي، وهي مرحلة تدعو إلى الإبداع والخلق: وهذا مسرح وحلبة الشباب المغربي بامتياز... فهل ستسمع الأحزاب السياسية والنخب الوطنية نداء تجديد النخب وتجديد الخطاب؟ وتفتح المجال للطاقات الوطنية الشابة لتظهر كفاءتها وقدرتها على قيادة التغيير وتوجيهه؟

- المغرب كذلك أمام إمكانية توظيف المسار الدبلوماسي للاستثمار وبناء شركات قوية مع مختلف الدول، وبالأخص نحو إفريقيا ومع الهيئات الدولية، كدولة أكتسبت ثقة داخل المنتظم الدولي، وعليها تمييز هذه الثقة في اتجاه مزيد من التنمية والنماء لصالح المجتمع، وما يتطلب ذلك من سياسة داخلية ناجعة وقوية تجعل المواطن في صلب اهتمامها.

إن هذه الرهانات تحط بثقلها على البرلمان كذلك بغرفتيه، لكي تكون هذه السنة التشريعية الخامسة 2020-2021 سنة حافلة في مجال الإنتاج وصناعة التشريع، وتحتاج المرحلة إلى محمد إضافي للتوطئة التشريعية لهذه المشاريع المجتمعية الكبرى.

إن التفكير الاستراتيجي يحفز على الوضوح والشفافية، وعلى توجيه الجهد وتركيزه نحو الحقوق الأساسية في التمدن وفي الصحة وفي الشغل وفي التغطية الاجتماعية...

ففي كل القطاعات ذات الطابع الاجتماعي، هناك حاجة إلى صيغ أخرى وإلى بنى مؤسساتية بديلة تضمن الديمومة والاستدامة وتوفير الحكامة الجيدة، وتسمح بتوزيع التكاليف بين مختلف الشرائح الاجتماعية بشكل

ويتعين وضع هذه السنة التشريعية الأخيرة من الولاية البرلمانية الحالية في إطارها وتحدياتها، رغم انطلاقها في ظروف خاصة مرتبطة بتداعيات كورونا. وعلى الأقل الإقرار بأن هذه الجائحة كان لها الفضل في تعرية المستور، حيث أبانت عن مظاهر العجز والخلل، إضافة إلى تأثيرها السلبي على عجلة الاقتصاد.

ما يستدعي الإقدام على الإفصاح على كيفية معالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وبالأخص من خلال:

◀ التركيز على محورية الفلاحة والتنمية الفلاحية وتبدير الموارد المائية، ومعها الصناعة والسياحة كقطب استراتيجي في أفق إنعاش الاقتصاد؛

◀ التركيز على تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية بالنهوض بالمجال الاجتماعي وتحسين ظروف عيش المواطنين. ومن هنا جاءت الدعوة إلى تعميم التغطية الصحية، وهو المطلب الذي رفعناه منذ عقود، واعتبرناه مشروعا وطنيا طموحا في الوقت الذي كانت فيه جهات أخرى تسعى إلى عرقلة. هذا المشروع الذي يسعى إلى توسيع وتعميم التغطية الصحية الإجبارية وتعميم التعويضات العائلية وتوسيع الانخراط في نظام التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض على فقدان الشغل بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل؛ وهو مشروع أصبح اليوم رهانا حقيقيا يتعين تحقيقه في أجل أقصاه سنة 2022.

وعلى أن نؤكد لكم أنه لتحقيق هذه المرتكزات، لا بد من تفعيل آليات التشاور الواسع مع مختلف الشركاء واعتماد قيادة مبتكرة وناجعة للمشروع المجتمعي في أفق إحداث هيئة موحدة للتنسيق والإشراف على أنظمة الحماية الاجتماعية، والتفكير في إقامة ميزانية خاصة، بجانب ميزانية الدولة، ضمانا لإنجاح المشروع وفق قواعد الحكامة الجيدة.

كما يتطلب الانتباه إلى ضرورة اعتماد دور الطبقة الوسطى كصام للأمان وكمحرك للمصعد الاجتماعي بهدف الحفاظ على التوازنات الاجتماعية.

ومن مكونات هذا المشروع وضع نظام للحكامة الجيدة من خلال مراجعة شمولية للنظام العمومي يقوم على فكرة جوهرية مفادها محاربة الفساد واقتلاع جذوره من أي موقع كان في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي، ومن مراكز الهممة والضغط والتأثير؛ لأن الحكامة الجيدة هي الرافعة لإنجاح رهانات المرحلة وبلورة العقد الاجتماعي الجديد.

وهو التحدي الأكبر الذي يواجه المغرب بعد 20 سنة من الانتقال السياسي ومرور 10 سنوات على دستور 2011 الذي يؤسس للانتقال الديمقراطي.

السيد رئيس الحكومة،

إنكم أمام تحدي متعدد الأبعاد يمكن في إبداع طرق ومناهج لتجاوز

في سياق الأزمة الصحية الجائحة "كوفيد-19"، نستحضر، وبحس وطني عال، حجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بمواجهة هذه الأزمة الوبائية، والتدابير الاستباقية التي اتخذتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لجلالة الملك حفظه الله، للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة.

لكن، ورغم التدابير الحكومية الأولية الناجعة، خلال المرحلة الأولى الممتدة من 15 مارس إلى غاية 30 يونيو 2020، التي استندت إلى تقديرات ظرفية على أساس الرجوع إلى الوضعية العادية ابتداء من يوليو 2020 كبدية لمرحلة إنعاش الاقتصاد الوطني.

إلا أن تطورات الجائحة دوليا ووطنيا أفرز معطى جديدا، كشف بالملحوس أن تداعياتها ستمتد إلى نهاية سنة 2021، الأمر الذي أسقط قانون المالية التعديلي ومشروع قانون المالية 2021 في اجترار التوقع الحكومي الأولي، مما يهدد استمرارية المقاولات ومناصب الشغل، لاسيما وأن المقاولات الوطنية كانت تعيش صعوبات قبل الجائحة، مع تعاقب سنتين من الجفاف.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ارتباطا بما سبق، تعتبر صدقية الأرقام، أقوى تعبير عن حجم التحديات الاقتصادية والمالية والتوترات الاجتماعية التي تهدد استمرارية المقاولات، ومنها على سبيل المثال التصنيف الائتماني السيادي للمغرب الذي انخفض إلى أدنى درجات الوضع السليبي، نتيجة تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد المغربي والمالية العمومية، وذلك وفقا لتقرير وكالة "فيتش-ريتنج" (Fitch Ratings) الصادر في أكتوبر 2020، لما له من تداعيات على سياسة الاقتراض والاستثمار، وهو ما تؤكد كذلك خلاصات اللقاءات العديدة للاتحاد العام لمقاولات المغرب مع عدة منظمات دولية ووطنية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ارتكزت على "جس نبض المقاولات"، كإرومتر لدى الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

- ففما يتعلق برقم المعاملات:

معدل انخفاض تراكمي	2020	2019
412 مليار درهم	884 مليار درهم	1.296 مليار درهم

- أما بخصوص الضريبة على الشركات:

2021	الفترة الممتدة من دخول قانون المالية 2020 وتنفيذ قانون المالية المعدل 2020
20/-15 مليار درهم	إنخفاض بمبلغ 32 مليار درهم

- ومن حيث التمويل:

منصف وعادل، بجانب التوزيع العادل للثروة.

كما أن المرحلة تحتاج إلى حكومة حاملة لقوة المبادرة والقيادة والرعاية، المؤطرة مؤسساتيا بأداء حكومي قوي ومحفز، والمسليحة بغلبة منطق سيادة القانون ودولة المؤسسات، بعيدا عن منطق الربح والمحابات والزبونية، حتى في مرحلة الأزمات.

ففي مواجهة الموجة الأولى للجائحة وجدنا أنفسنا أمام ملايين من المغاربة يعانون من الهشاشة ومن التهميش في القطاع غير المهيكلي، كما أن الهشاشة موجودة في العديد من القطاعات غير المنظمة وذات الطابع الموسمي، وجلها أنشطة غير مضبوطة من الناحية القانونية ومن الناحية الضريبية، كأنا أمام نوع من الاقتصاد الموازي، الذي يضعف الاقتصاد الوطني، أفرز فئات هشة تحتاج إلى الدعم والعناية والمؤازرة وتفعيل حس التضامن الوطني القوي والمتماسك لتجاوز الأزمة.

لقد أبانت الجائحة عن الطابع الاستعجالي للإصلاح باتخاذ عدد من التدابير الاجتماعية، المستعجلة، ويجب أن يتم الشروع في إجرائها فورا، وأن يكون لها ما يؤيدها في ميزانية سنة 2021.

فهل الحكومة قادرة على اتخاذ التدابير المستعجلة المطلوبة بعيدا عن التنافر وعدم الانسجام؟ ونحن في مرحلة سابقة للانتخابات لا نريد أن تتميز باحتدام التنافس حول المقاعد، وتغليب المصالح الذاتية للأحزاب.

السيد رئيس الحكومة،

إننا كاستشارين برلمانيين في حزب التقدم والاشتراكية، ومن منطلق دور المعارضة البناءة التي ترمي إلى أن تكون قوة اقتراحية فاعلة وإيجابية، لن نتوانى في تقديم الدعم للحكومة، إذا هي كانت في الموعد، وسننتقدها إذا هي أخلت بالموعد.

وسنرصد بإمعان وترقب مؤشرات مشروع قانون المالية لسنة 2021، وسننتبه لتفعيل الورش الاجتماعي، وسنحكم على الحكومة وفقا لأدائها، وستكون العبرة بالأفعال لا بالأقوال.

لأننا نؤمن بأن رهانات المرحلة تجعلنا، إما أن ننجح جميعا، وإما ألا ننجح، كما أكد ذلك جلالة الملك.

لأن النجاح سيكون أولا وأخيرا للوطن، وتكون الغاية المثلى استفادة المواطنين.

2. مداخلة المستشار السيد عبد الكريم مهدي باسم فريق الاتحاد العام

لمقاولات المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

القطاعات الوزارية وتدقيقها، خصوصا تلك المتعلقة بمجال الاستثمار، حسب مستوى تنفيذها مركزيا وجمويا؛

سادسا: رغم تميينا لورش الرقمنة وتبسيط المساطر الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، ندعو الحكومة إلى تسريع إخراج النصوص التنظيمية للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية على ضوء مستجدات تطور الوباء.

ورغم إيجابيات التدابير الحكومية المذكورة، لا زالت بعض مظاهر القصور جاثمة في مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021، ويتعلق الأمر بالملاحظات التالية:

أولا: فيما يخص تحفيز الطلب: نسجل عدم توفير دعم قوي للمواطن، وبالتالي للاستهلاك باعتباره رافعة أساسية للنمو الاقتصادي، وتنمية الموارد الضريبية؛

ثانيا: نسجل للأسف عدم وفاء الحكومة لبعض التزاماتها الجبائية، من تظاهراتها:

(1) التخفيض التدريجي لمعدل الضريبة على الشركات إلى 25%

بجول سنة 2025 تنزيلا لتوصيات المناظرة الوطنية للجبايات؛
(2) عدم تسريع عملية إصلاح الضريبة على القيمة المضافة لجعلها ضريبة محابدة للمقاولات كشرط أساسي لتخفيف الضغط على خزينة المقاولات وتميئتها؛

(3) عدم الوفاء بمبالغ السداد والخصومات واسترداد الضرائب (المصدم) المقدرة سنويا بـ 6.3 مليار درهم فقط.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وأخيرا، نعتبر أن مشروع قانون المالية 2021 لا يستجيب بشكل كاف لتحديات الإقلاع المنشود لاقتصادنا. إذ يظل مطبوعا بالقصور من حيث التدابير الملموسة للمصمود أمام تحديات الجائحة، وإعادة الثقة من أجل انبثاق تعاقد اجتماعي جديد بإعمال المرونة المسؤولة بشأن مدونة الشغل وإقرار القانون التنظيمي للإضراب، وتوفير رؤية واضحة للمقاولات، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، لأهميتها داخل النسيج الاقتصادي الوطني، فضلا عن إعادة هيكلة التكوين المهني، ودعم وتشجيع الابتكار وتجميع المبادرات "Small business act" وتسريع رقمنة المساطر الإدارية كرافعات أساسية للاقتصاد الوطني، مع اجتذاب القطاع غير المهيكل للمنظم، ترسيخا للعدالة الجبائية ودعمها للحماية الاجتماعية، وتحسين مناخ الأعمال، وإعادة تموقع المغرب ضمن سلاسل الإنتاج الدولية، كمحددات أساسية لنموذجنا التنموي الجديد.

مبالغ التمويل المقدمة للمقاولات في إطار "ضمان أوكسجين" و"ضمان إقلاع" خلال 2020	نسبة الاستفادة	المقاولات المستفيدة
38 مليار درهم	5/1	47 ألف مقاول
بشكل تقديري		

- من حيث فقدان مناصب الشغل (HCP):

ما بين شتنبر 2019 وشتنبر 2020	معدل البطالة
581.000	انتقل من 9,4 إلى 12,7 %

- بالنسبة لنفوق المقاولات:

2019	2020	خلال الستة أشهر الأولى من 2021
8439	9770 بزيادة +16%	+25%

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نتمن مختلف التدابير والإجراءات الحكومية لتجاوز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا "كوفيد-19"، نذكر من أهمها:

أولا: نتمن إقرار آليات كهيئة بتنزيل صندوق الاستثمار الاستراتيجي (صندوق محمد السادس للاستثمار)، اعتبارا لأهميته وتسريع تنزيل أدوات تمويله، وتوضيح العلاقة بين القطاعات والمقاولات وبين الصندوق، وكذا آليات الشراكة المعتمدة وقواعد الحكامة المالية من حيث المقاييس ومعايير الولوج للاستفادة من التمويل؛

ثانيا: نتمن الإجراءات الواردة ضمن المنشور الذي أصدرتموه بتطبيق مبدأ الأفضلية لفائدة المقاولات الوطنية بالنسبة للصفقات العمومية؛

ثالثا: خلق وكالة للتعويض الصناعي، في أفق تحقيق التوازن على مستوى الميزان التجاري، وهو ما يستدعي توسيع مجالات التعويض الصناعي بتضمين التشريع الوطني إجبارية اللجوء إلى أعمال هذا الشرط في مجال الطلبات العمومية، مع توطينها جمويا، لامتناس العجز المسجل على مستوى الصادرات المغربية مع جميع اتفاقيات التبادل الحر المبرمة؛

رابعا: نشيد بتهيئة القطاع غير المنظم؛ وهو ما سيمكن من توسيع القاعدة الضريبية واجترار القطاع غير المهيكل لدائرة القطاع المنظم؛

خامسا: نتمن تسريع تنزيل ورش اللاتمرکز الإداري كمدخل لترسيخ الحكامة الترابية الناجمة، تبعا لمنشوركم، لاسيما فيما يتعلق بمحصر اختصاصات